الفصل الخامس

العالم العربي في القرن التاسع عشر
بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوروبي

(القسم الثانـي)

أولاً : بلاد الشام والعراق في القرن التاسع عشر

أ ـ بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر

ب ـ فلسطين وبدايات الحركة الصهيونية

ج ـ العراق خلال القرن التاسع عشر

ثانياً : الخليـج والجزيـرة العربيـة

أ ـ الدولة السعودية الثانية

ب ـ العثمانيون وحملة الإحساء

ج ـ النفوذ البريطاني في الخليج العربي

ثالثاً : الاستعمار الأوربي ودول المغرب العربي

أ ـ الجزائر والاحتلال الفرنسي

ب ـ الحماية الفرنسية على تونس

ج ـ الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى

د ـ ليبيا بين الحركة السنوسية والاحتلال الإيطالي

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

العالم العربي في القرن التاسع عشر

بين حركات الإصلاح الداخلية والاستعمار الأوروبي

(القسم الثاني)

أولاً : بلاد الشام والعراق في القرن التاسع عشر

(أ) بلاد الشام خلال القرن التاسع عشر

لم تستقر الأوضاع تماماً في بلاد الشام، حتى تولى عبد الله باشا ولاية صيدا، الذي حاول إخضاع الأمير بشير الشهابي الثاني لسلطته ومارس عليه ضغوطاً مالية أدت به إلى التنازل عن إمارته في جبل لبنان عام ١٨٢٠، وفي أعقاب ذلك شملت الفوضى لبنان حتى اضطر الوالي العثماني في صيدا أن يستعين ببشير الثاني مرة أخرى، حيث عاد واستطاع إقرار الأمن والنظام، ثم ما لبث مركز الأمير لدى الدولة العثمانية أن تدهور نتيجة معاونته لوالي صيدا في هجومه على دمشق عام ١٨٢١، وهو ما لم يوافق عليه الباب العالي، الذي أمر بنقل والي صيدا، واختار بشير أن يغادر إلى مصر، حيث التقى بمحمد علي الذي أحسن استقباله وتعاهدا على التعاون، ونجح محمد علي في طلب الصفح من السلطان لبشير الثاني الذي عاد إلى لبنان بعد أن كسب صداقة محمد علي.

وعندما قامت الحرب في بلاد المورة باليونان عام ١٨٢٥ استنجد السلطان بمحمد علي، الذي أرسل حملة قوية يقودها ابنه إبراهيم، حيث استطاع إحراز نجاحات كبيرة، رغم دعم الدول الأوروبية لليونان، وقد كافأ السلطان محمد علي بجزيرة كريت، بينما كان محمد علي يُلِح على السلطان أن يوليه بلاد الشام عوضاً

obeikandl.com

عن المورة التي وعده بها، وكان رفض السلطان مبرراً كافياً لدى محمد علي لغزو بلاد الشام ثمناً لتعريض جيشه للهلاك وتدمير أسطوله، ولما كان السلطان قد طلب من محمد علي معاونته في قمع فتنة حدثت في بلاد الروملي، انتهز محمد علي الفرصة وبدأ يعد جيشه بشكل لا يثير ارتياب السلطان، وعندما عرف أن السلطان استغنى عن معاونته، راح محمد علي يتذرع بأسباب أخرى تبرر تحرك جيشه إلى الشام، منها محاربة والي عكا الذي استولى على أموال التجار المصريين، وآوى الفلاحين المصريين الهاربين من التجنيد الإجباري، وبدأ جيش محمد علي يقوده ابنه إبراهيم باشا في الزحف على عكا في أكتوبر عام ١٨٣١.

والملاحظ أن الباب العالي لم يكن قادراً على أكثر من نصيحة والي عكا باستخدام الكياسة وتجنب ما يؤدي إلى الحرب، مما يؤكد أن الدولة العثمانية عجزت عن اتخاذ موقف حازم يوقف خطر محمد علي، وقد رحب الموارنة بإبراهيم باشا واعتبره النصارى عموماً صديقاً لهم، خاصة وأنه اتبع سياسة وضعتهم على قدم المساواة مع المسلمين، وقد تردد بشير الثاني في دعم ونجدة إبراهيم باشا، لكن محمد علي كتب إليه مذكراً إياه بوعوده له، لذلك سارع إلى نجدة إبراهيم الذي وصلت جيوشه إلى «بيت الدين» وشرع يستعد للاتجاه صوب دمشق وحمص، بعد أن وضع ترتيبات إدارية جديدة عام ١٨٣٢ توسع من نفوذ وسلطة بشير الثاني بأن ضمت إليه بيروت وصيدا وصور.

انتصرت جيوش محمد علي وبسطت سيادته على الشام، وشرع إبراهيم باشا في وضع نظم إدارية وحربية تتفق مع الوضع الجديد، بعد أن فرض الأمن والنظام، وحصن مضايق جبال طوروس لصد أي هجوم عثماني، وأعاد تحصين عكا وأسوارها، واستقرت الحاميات العسكرية المصرية في مدن الشام الرئيسية، والمعروف أن الحكم المصري ألغي كذلك التقسيمات الإدارية العثمانية التقليدية في بلاد الشام ووحدها، إلا أن هذه الوحدة لم تصمد طويلاً أمام الثورات المحلية التي أعادت الأوضاع إلى ما كانت عليه، فعادت بلاد الشام إلى وضعها القديم كإيالات على رأس كل منها مدير يعاونه «متسلم»، ومع ذلك فالمؤرخون يشيدون بتقدم أساليب الإدارة المصرية للشام خلال فترة الحكم المصري، خاصة في مجالات

تأسيس «دواوين المشورة» ونظام جباية الضرائب، وإلغاء بعض الامتيازات الأجنبية، والقضاء على نظام الالتزام الذي أثقل كواهل الفلاحين، فضلاً عن إرساء دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين المسلمين والمسيحيين[1].

أما المساوئ التي برزت خلال فترة الحكم المصري (١٨٣١- ١٨٣٩) فتتلخص في تجنيد الأهالي في الجيش، مما هدد بالقضاء على طبقة الفلاحين، الذين جندوا في حروب بعيدة عن بلادهم، ورغم وعد إبراهيم بتخفيض الضرائب، إلا أنه ما لبث أن فرض ضرائب جديدة كضرائب الحرير وضريبة الرؤوس، ومن هذه المساوئ التي أثارت استياء الأهالي نزع أسلحتهم، وتسخيرهم في الأعمال العامة دون أجور فيما يُعرف «بنظام السخرة».

لذلك بدأت الثورات تندلع ضد الحكم المصري منذ عام ١٨٣٤، وقد حدثت أولها عند نهر الأردن قرب بيت المقدس، واستطاع إبراهيم محاصرة القوى الثائرة حتى قضى على الثائرين، وعندما امتدت الثورة إلى «صفد» تولى الأمير بشير الشهابي إخمادها، كما طاردت جيوشه الثائرين، في طرابلس واللاذقية حتى انتهى أمرهم. ولكن الثورات أطلت برأسها من جديد بعد ثلاث سنوات عندما طبق إبراهيم باشا نظام التجنيد الإجباري على الدروز، بدعوى حاجة جيشه إليهم لمواجهة هجوم العثمانيين المرتقب، فتمرد الدروز واندلعت الثورة في حوران في نوفمبر ١٨٣٧ وقد لعب الإنجليز دوراً كبيراً في تشجيع الدروز على مقاومة الحكم المصري، فضلاً عن دسائس العثمانيين الذين لم يكتفوا بالتحريض على الثورة وإنما وزعوا الأسلحة على الثائرين.. ورغم هزيمة الدروز وإخماد ثورتهم إلا أن الجيش المصري تكبد خسائر فادحة، نتيجة الانتصارات الأولى التي أحرزتها قوى الدروز.

ونتيجة لتمكن الحكم المصري في الشام وعجز الدولة العثمانية، استنجد السلطان محمود الثاني بالدول الأوروبية التي تدخلت في شئون بلاد الشام، وخلال المفاوضات طالب محمد علي بحكم ولايات الشام نظير انسحاب جيوشه من مناطق الأناضول التي كانت قد استولت عليها، وضغطت بريطانيا وفرنسا على السلطان لقبول ذلك، حتى تنسحب السفن الروسية التي قدِمَت لمعاونة السلطان، فرضخ على مضض ووقّع صلح «كوتاهية» عام ١٨٣٣ التي انسحبت بموجبه القوات المصرية

من الأناضول، واعترف لمحمد علي بحكم بلاد الشام «وأدنة»، وتثبيته على حكم مصر وكريت والحجاز. غير أن ثورات الدروز كشفت عن سخط الأهالي على الحكم المصري، لذلك شرع السلطان عام ١٨٣٨ في الاستعداد للانتقام من محمد علي واسترجاع بلاد الشام، وأرسل بالفعل حملة كبيرة استطاع إبراهيم باشا سحقها في موقعة «نزيب» شمال شرقي حلب في يونيو ١٨٣٩، كما استسلم الأسطول العثماني للأسطول المصري الذي اقتاده أسيراً إلى الإسكندرية. والمعروف أن الدول الأوروبية التي أثارتها قوة الجيش المصري تدخلت، مع تباين أطماعها، بالقوة حتى أجبرت إبراهيم باشا على الجلاء بجيوشه عن بلاد الشام ووقعت مع والده معاهدة لندن عام ١٨٤٠، والتي صدّق عليها السلطان بفرمان عام ١٨٤١ الذي جعل حكم مصر، ورائياً في أسرة محمد علي.

مع رحيل الحكم المصري عن الشام، وخلع الأمير بشير الشهابي (الثاني) نشأ فراغ سياسي حاولت القوى والعصبيات ملأه، فبرز الموارنة والدروز والشيعة والسُنّة والأرثوذكس وصار لبنان مسرحاً لتدخلات الدول الأوروبية وأطماعها.. وحاولت الدولة العثمانية بدورها إحكام قبضتها على جبل لبنان، فنقلت مقر والي صيدا إلى بيروت، ليتمكن من مراقبة الجبل.. بينما بدأ قناصل الدول الأوروبية في إثارة النعرات الطائفية وتكريسها، فتدخلت بريطانيا لمحاربة النفوذ الفرنسي ولتأييد الدروز، وتدخلت فرنسا لدعم الموارنة، وتدخل الروس بحجة حماية طائفة الأرثوذكس، حتى النمسا أخذ قنصلها يدّعي حق بلاده في حماية الكاثوليك.. وهكذا بدأ القناصل يتدخلون في كل الأمور لتقوية نفوذ بلادهم.. وتوترت الأوضاع مما أفضى إلى نشوب حرب أهلية بين الدروز والموارنة فيما يُعرف «بالحركة الأولى» عام ١٨٤١، وتدخلت الدولة العثمانية لإعادة الهدوء وأنهت حكم الشهابيين، وعينت حاكماً عثمانياً (عمر باشا) على جبل لبنان لأول مرة في تاريخه، غير أن الوالي الجديد اتبع سياسة جافة أثارت الدروز والموارنة، فانقلبوا على سلطته وتحدوه، وانتهى الأمر إلى تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين إحداهما شمالية يتولاه قائمقام ماروني، وثانيهما جنوبية يتولاها قائمقام درزي، على أن يرأسهما والي صيدا، ووافقت بريطانيا على النظام الجديد الذي أقرّ للدروز سلطة سياسية وإدارية،

ستكون تحت نفوذها، كما وافقت فرنسا عليه لأنه منح الموارنة وطناً مسيحياً، وهكذا انتهى الحكم الوطني وتعزز التقسيم، وضعف لبنان على نحو كبير.

ورغم ما سبق، لم يكن بوسع النظام الجديد إزالة أسباب الفرقة والانقسام، فلم تلبث الحرب الأهلية أن تفجرت من جديد عام ١٨٤٥ «الحركة الثانية» واقترحت فرنسا إلغاء نظام القائمقاميتين والعودة إلى نظام الإمارة الموحدة، لكن الدولة العثمانية رأت الإصرار على التقسيم، أو العودة إلى الحكم العثماني المباشر، وقد حضر وزير الخارجية العثماني (شكيب باشا) إلى بيروت ووضع نظاماً جديداً للإدارتين المارونية والدرزية، أبقى فيه على نظام القائمقاميتين مع إيجاد مجلس إداري إلى جانب كل قائمقام، واعتبر كلاً منهما موظف معين من قبل والي صيدا، كما سعى إلى القضاء على النظام الإقطاعي ودعم سلطة الدولة العثمانية في لبنان، خاصة في شئون الجبل، وبشكل عام خضع لبنان لسلطة الوالي العثماني بصورة أقوى مما سبق.

وما أن رحل شكيب حتى عاد قناصل الدول الأوروبية إلى سابق تدخلاتهم، وتفجرت الخلافات في الصفوف المسيحية، بين الموارنة والأرثوذكس، بل وبين الموارنة وبعضهم البعض، وبين الموارنة الفلاحين ومشايخ الإقطاع، وتدخل الوالي العثماني لعزل القائمقام الماروني واستبداله بآخر عام ١٨٥٤، فازدادت الخلافات، أكثر خاصة خلال الفترة (٥٧- ١٨٥٩) وتدهورت خلال ذلك سلطة القائمقام أمام ثورة المشايخ عليه، وتفجرت ثورات الفلاحين ضد المشايخ، نتيجة ما عانوه من ظلم وعنت، ثم وقعت صدامات مسلحة بين المسيحيين والدروز في بعض المناطق كانت مقدمة لفتنة طائفية وحرباً أهلية اندلعت عام ١٨٦٠ واشتهرت في التاريخ باسم «مذابح الستين».. وتدخل والي صيدا العثماني لتهدئة الصراع ونجح في جمع زعماء الفريقين وتوقيع اتفاق، ألغي بموجبه نظام القائمقاميتين وأعيد الحكم العثماني المباشر.

ومن المعروف، أن آثار هذه الاضطرابات الطائفية امتدت إلى دمشق هي الأخرى مما اقتضى من الباب العالي إرسال وزير الخارجية إلى المنطقة لاتخاذ تدابير سريعة لوضع حد للفتنة، بينما سعت فرنسا من جانبها، ولأسباب خاصة بها،

إلى التدخل عسكرياً في شئون لبنان متهمة السلطان العثماني بالتلكؤ، غير أن وزير الخارجية العثماني كان قد أصدر قراراً بإلغاء نظام القائمقاميتين وتقسيم لبنان إلى مناطق عسكرية، ثم عزل والي صيدا ومساعديه، وأنزل العقاب ببعض زعماء الدروز الذين أدينوا بقتل المسيحيين.. ومن جانبها أرسلت الدول الأوروبية لجنة تحقيق دولية في هذه المذابح، وبالفعل قدِمَت اللجنة التي شارك فيها وزير الخارجية العثماني بطبيعة الحال، وقدّمت مقترحات في يونيو ١٨٦١ بوضع «نظام أساسي» جديد للحكم في لبنان، اعتمده السلطان، أصبحت لبنان بموجبه «متصرفية عثمانية» تتمتع باستقلال ذاتي، مضمون بالدول الست الموقّعة عليه، يتولى السلطة فيها متصرف مسيحي كاثوليكي، على أن يكون عثمانياً يعينه السلطان ويُعد مسئولاً أمامه، يعاونه في شئون الحكم مجلس إداري من اثنى عشر عضواً يمثلون مختلف الطوائف (٣ موارنة، ٣ دروز، ٢ أرثوذكس، ٢ للكاثوليك، وواحد للسُنّة وآخر للشيعة)، ويلاحظ أن متصرفية جبل لبنان لم تضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا.

وقد أقرّ نظام المتصرفية مساواة جميع المواطنين أمام القانون، وإلغاء الامتيازات الإقطاعية، وقامت الدولة العثمانية بإصلاحات إدارية في الشام ككل، فقسّم إلى ولايات جديدة، وأنشأت ولايتي الشام وحلب، ثم ولاية بيروت، وجعلت القدس سنجقاً خاصاً. والحاصل أن لبنان شهد في عهد المتصرفية تطوراً إدارياً ملحوظاً، فضلاً عن التقدم الذي شمل مجالات عديدة، بسبب توطيد الأمن وتحقيق قدر كبير من الاستقرار، مما انعكس بدوره على خلق مناخ ثقافي وفكري جديد، ظهرت آثاره خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في حركة إحياء اللغة العربية وآدابها وحركة الصحافة النشطة وتأليف الموسوعات، وبروز حركة ترجمة واسعة، نقلت الكثير من آثار الفكر السياسي الحديث وظهور دعوات واتجاهات تنادي بفكر قومي عربي، عبّر عنه الكُتّاب والشعراء والمفكرين والشوام[٢].

وعندما هزمت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ سقطت بلاد الشام في يد الإنجليز وحلفائهم، ودخل الأمير فيصل بن الحسين (ابن شريف مكة) دمشق وشكّل فيها حكومة عربية، اعتبرت نفسها حاكمة في المنطقة المحررة من العثمانيين، وبالمثل أعلن قيام حكومة عربية في بيروت أيضاً، تولاها أحد

رجال الأمير فيصل الذي حضر إلى بيروت على رأس قوة رمزية، ومنها انتقل إلى «بعبدا» حيث مقر المتصرفية العثمانية، وهناك رفع عليها العلم العربي، غير أن اللورد اللنبي ما لبث أن وصل إلى المنطقة ترافقه فرقة فرنسية ووضعها تحت حكم عسكري، بعد أن قسمها إلى ثلاث مناطق، جنوبية مركزها فلسطين تحت النفوذ الإنجليزي، ومنطقة شمالية تضم لبنان وساحل سوريا تحت النفوذ الفرنسي، ثم منطقة سوريا الداخلية في الشرق وتظل تحت الحكم العربي.. وعندما اجتمعت الدولة المنتصرة في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ الذي وضع بلاد الشام والعراق تحت الانتداب، أقرّ المؤتمر الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، وأعقب ذلك ضم بيروت والبقاع وطرابلس وصيدا وصور إلى متصرفية جبل لبنان، وأصبحت جميعها تكون دولة «لبنان الكبير» الخاضعة للانتداب الفرنسي، بينما أقام الأمير فيصل بن الحسين حكومة عربية في دمشق تسيطر على سوريا باستثناء الساحل.

(ب) فلسطين وبدايات الحركة الصهيونية

في البداية لابد من ملاحظة أن فلسطين بحدودها المعروفة اليوم، لم تكن كياناً مستقلاً، وإنما كانت جزءاً من سوريا الطبيعية، أو الشام التاريخي، أما حدودها السياسة فقد تم تحديدها مع مطلع القرن العشرين، منذ اتفاقية طابا عام ١٩٠٦، التي خططت الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين، وحتى معاهدة عام ١٩٢٢ التي تم بموجبها ضم منابع المياه في جنوب لبنان و«إصبع الجليل»، وبحيرتي الحولة وطبرية، بأكملهما إلى فلسطين، بدلاً من إبقاء نصفهما الآخر إلى سوريا، طبقاً لمطالب اللجنة الصهيونية التي رفعتها لمؤتمر الصلح.

كذلك لابد من التأكيد على أنه لم تكن هناك أية توجهات يهودية، سياسية أو قومية، لاستيطان فلسطين قبل القرن التاسع عشر، فلم تشكل فلسطين في الفكر اليهودي سوى فكرة المعبد اليهودي، الذي كان فيها يوماً ما، فضلاً عن العوامل الاقتصادية التي كانت تشد اليهود إليها دون سواها.. وإذا كانت الحركة الصهيونية قد صورت اليهود على أنهم شعب فلسطين الأصيل، وأنهم أبعدوا قسراً عنها، فإن

حقائق التاريخ دحضت ذلك كله، وأكدت أنه ليس لهم حق تاريخي في فلسطين، وأن العبريين القدماء لم يكونوا أصلاً من فلسطين.

وقد أكدت أحدث دراسة علمية عنوانها «اختلاق إسرائيل القديمة، إسكات التاريخ الفلسطيني» أن إسرائيل القديمة لم تكن سوى خيط رفيع في نسيج التاريخ الفلسطيني الغني، وأن الدراسات التوراتية تحاول اعتبار «مملكة إسرائيل القديمة» حقيقة تاريخية لا جدال فيها، لتؤكد وجود استمرارية تاريخية «مباشرة» بين مملكة إسرائيل القديمة، في بداية العصر الحديدي، وبين دولة إسرائيل المعاصرة، وبذلك توظف أحداث التاريخ لخدمة الأطماع السياسية الصهيونية المعاصرة، كما أوضحت في منهج نقدي علمي أن «إمبراطورية داود» مجرد ضرب من الخيال، اختلقه الباحثون التوراتيون، وصوروه على أنه كان إمبراطورية لدوافع سياسية واضحة، فلم تكن مملكة إسرائيل سوى وهم زائف، وأن إسرائيل التاريخية لم تكن إلا لحظة عابرة في مسيرة التاريخ الحضاري لفلسطين القديمة، كما أن دراسة التاريخ الفلسطيني القديم له انعكاسه القوي على التاريخ الحديث والمعاصر، لأنها تهدم الحجة الأساسية للصهيونية وهي العودة إلى «أرض الأجداد»[٣].

ومن المعروف أن فلسطين منذ الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي، قد استقر طابعها العربي الإسلامي، دينياً وحضارياً، ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وفي بداية العصر الحديث لجأت إلى فلسطين أعداد من اليهود «السفارديم» الذين فروا من الاضطهاد في أسبانيا والبرتغال منذ أواخر القرن الخامس عشر، وانضموا إلى الأقلية اليهودية الموجودة فيها، ولم يشكلوا جميعاً كياناً خاصاً وإنما أقلية دينية، وعاشوا كمتعبدين رغبوا العيش والموت في الأرض المقدسة، أو لاجئين لاذوا بتسامح العرب والحكم العثماني، وتأثروا بمظاهر الحياة العربية في اللغة وأسلوب الحياة الاجتماعية، ومن هنا لم يزعم أحد من مفكري الصهيونية أن حركتهم كانت نابعة من تطور داخلي في فلسطين، أو أن الصهيونية كانت تعبيراً عن احتياجات طبيعية للطائفة اليهودية في الشرق العربي.

ونتيجة ظروف تتعلق بالسياسة الأوروبية، اهتمت دول أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر بمسألة توطين اليهود في فلسطين، فعندما أرسلت حكومة الإدارة في

فرنسا حملة بونابرت إلى الشرق، كانت تستهدف كسب اليهود، بوعدهم بتأسيس «كومنولث يهودي» في فلسطين، لتسهيل مخططاتها لاستعمار الشرق العربي، وإذا أصدر بونابرت نداءه إلى يهود آسيا وإفريقيا يدعوهم لتأييده ووعدهم بإعادة «مملكة بيت المقدس القديمة»، ورغم عدم تأثير هذا النداء، إلا أن اليهود اعتبروه اعترافاً أوروبياً بحقوق لهم في بيت المقدس.. أما بريطانيا فقد سببت هجرات اليهود إليها إثر موجات اضطهادهم في أسبانيا والبرتغال وروسيا، مشاكل عديدة بشأن توطينهم وتجنيسهم، مما أثار الرأي العام البريطاني، خاصة بعد مطالبتهم بالحقوق السياسية والمدنية، تلك التي نجحوا في الحصول عليها بالفعل، وقد برز منهم شخصيات يهودية بريطانية مثل «اللورد منفيوري»، الذي صار عمدة لندن، و«اللورد روتشيلد»، الذي صار عضواً بمجلس العموم، وقد قاموا بجهود واضحة لتوطين اليهود في فلسطين، بعد أن وجدت بريطانيا أن هذه السياسة تخدم مصالحها الإمبراطورية، بل إن منتفيوري قد بذل جهوداً لتحسين أوضاع المستوطنات اليهودية الأولى في فلسطين، كما أثار الاهتمام بها في أوروبا، حتى أن بلاده بدأت بالفعل تبسط نوعاً من الحماية على الطائفة اليهودية في فلسطين، وقد قام بعدة زيارات إلى فلسطين كانت إحداها لحماية يهود دمشق من تهمة قتل أحد الآباء الدومنيكان عام ١٨٤٠، وهناك أسس مدرسة الزراعة جنوب شرق يافا، مهمتها تخريج مهندسين زراعيين يهود، لاستصلاح الأراضي وتمليكها لهم.

وكان أقدم الدعوات لاستيطان اليهود في فلسطين قد وردت في كتابات الحاخام «يهودا القالعي» (١٧٩٨- ١٨٧٨) عندما سعى لاختلاق أيديولوجيات تعتمد على الفكر الديني، تعطي إيحاء لليهود بأنهم كانوا أمة واحدة، ودعا إلى الهجرة الجماعية وإلى اتحاد اليهود، وتكوين ما سماه بالكيان اليهودي العالمي، وإنشاء صندوق يهودي، هو الذي تمخضت عنه المنظمة الصهيونية العالمية فيما بعد[٤].

وقد سعت بريطانيا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر إلى مساندة وتشجيع الاستيطان اليهودي في فلسطين، بهدف، اتخاذها مركزاً لها في الشرق العربي، يكون اليهود فيه ركيزتها الاستعمارية، وذلك لأهمية موقع فلسطين الاستراتيجي لإمبراطوريتها ومواصلاتها.. وتحقيقاً لهذا الهدف تأسست في لندن

عام ١٨٠٤ جمعية سميت باسم «جمعية فلسطين»، ثم «صندوق اكتشاف فلسطين» عام ١٨٣٨، وكذلك تأسيس قنصلية بريطانية في القدس عام ١٨٣٩، بعد أن ازدادت أهمية فكرة استخدام اليهود في استعمار فلسطين بين الساسة الإنجليز والمنظرين اليهود.. وقد نجح مونتفيوري في دفع بريطانيا إلى تبني قضية كل اليهود في الدولة العثمانية، وتوطينهم في فلسطين، والتي تحمس لها وزير الخارجية «بالمرستون» حيث أرسل سفير بلاده في استانبول ليطلب من السلطان عبد الحميد السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، ملوحاً بما قد يجنيه السلطان، من سعة ثرائهم ونفوذهم، بالإضافة إلى ما سيشكله وجودهم في فلسطين كحاجز بشري في وجه محمد علي، عدو الدولة، علاوة على كسب السلطان تأييد يهود أوروبا إلى جانبه في صراعه معه.. والمعروف أن السلطان لم يسمح إلا بإصدار فرمان عام ١٨٤٠ الذي اعترف فيه لليهود بحق ممارسة شعائرهم الدينية، ومساواتهم مع غيرهم من مواطني السلطنة.

ولم ينتظر بالمرستون رد السلطان، واستغل فرصة انشغاله بالصراع مع محمد علي، وأسس أول قنصلية بريطانية في القدس في أوائل عام ١٨٣٩ التي كان أحد مهامها حماية اليهود المقيمين في القدس، كما أعلن مسئولية بلاده عن تحقيق مشروع إسكان اليهود في فلسطين في فبراير عام ١٨٤١.. وبعد هزيمة محمد علي ومع تغلغل النفوذ والامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية وولاياتها العربية، تنافست الدول الاستعمارية الكبرى لتمهيد السبيل للسيطرة على فلسطين، عن طريق الحصول على الامتيازات وشراء الأراضي وإقامة القنصليات والمؤسسات التعليمية والصحية وغيرها مما غلف بثوب ديني، وقد ساهم في هذه المنافسة الرأسماليون اليهود المندمجون في مجتمعاتهم الأوروبية، مدفوعين بأهداف اقتصادية وسياسية.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر توالت كتابات تشرح أهمية الأراضي المقدسة من الناحية الاستراتيجية في ضوء الصراع الدولي، وظهرت مقترحات لمشروعات توطين اليهود في فلسطين من جانب ساسة وكُتّاب إنجليز وفرنسيين وألمان وغيرهم.. وفي عام ١٨٦٠ أنشأ عدد من اليهود الفرنسيين «الاتحاد الإسرائيلي العالمي» في باريس، الذي كانت مهمته نشر التعليم والحرف، والاهتمام

بنشر اللغة العبرية بين يهود فلسطين، وقد أقيمت لهذا الاتحاد مراكز في دولة أوروبية أخرى.. وفي ألمانيا نشر الكاتب اليهودي الألماني «موسى هيس» كتابه «روما والقدس» عام ١٨٦٢، ثم «مشروع استعمار الأراضي المقدسة» عام ١٨٦٧ حيث طرح فيهما فكرة استعمار الأراضي المقدسة، بعد إعداد نفسي وعسكري للمستوطنين «العائدين إلى أرض آبائهم» حتى يمكنهم التصدي لأصحاب البلاد «البدو الرُحّل» ثم يلي ذلك إنشاء «وطن قومي لليهود في فلسطين»، وأضاف أن اليهود شعب صنع التاريخ وأنهم مدعوون مصيرياً لتحويل العالم، وحثهم على بناء حياتهم القومية في فلسطين، وعموماً ظلت كتابات هيس من المصادر الأساسية للفكر الصهيوني الحديث، ورغم أنه تحول من الاندماج في المجتمع الألماني إلى الحركة الصهيونية، إلا أنه وجه كتاباته إلى اليهود الشرقيين، لأن اليهود الغربيين كانوا بسبيلهم إلى الاندماج في مجتمعاتهم الأوروبية التي عاشوا فيها مئات السنين(٥).

وفي عام ١٨٧١ أرسلت بريطانيا لجنة فنية خاصة إلى فلسطين، قضت فيها ست سنوات لدراسة إمكانية فرص الاستيطان اليهودي في أراضيها، حيث قامت اللجنة بمسح كافة أراضي فلسطين من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وفي أعقاب ذلك طرح «أوليفت» البريطاني عام ١٨٨٠ مشروعاً للاستيطان اليهودي في منطقة واسعة ذات استقلال ذاتي، ضمن محمية بريطانية في سوريا الجنوبية، وقد حظي هذا المشروع بموافقة رئيس الوزراء البريطاني اليهودي «دزرائيلي»، وبموجب هذا المشروع استطاع رجل الأعمال اليهودي «إدموند روتشيلد» أن يحصل على امتيازات في الجولان وكذلك في مناطق فلسطينية، من الدولة العثمانية بضغط بريطاني لتحقيق أهداف استعمارية اقتصادية وسياسية.

وعندما أغتيل قيصر روسيا عام ١٨٨٢ حدثت مجازر رهيبة اضطرت معها أعداد كبيرة من اليهود إلى الهجرة وانهارت فكرة اندماجهم في المجتمع الروسي، وحلت محلها فكرة «أحباء صهيون» التي دعت لإحياء العبرية لتصبح لغة اليهود، والتي تزعمها «ليونسكر» الذي نشر كتاباً سنة ١٨٨٢ عن مشكلة اليهود عنوانه «التحرر الذاتي» وصفها فيه بأنها مأساة العصر، وطالب بضرورة انتقال يهود

العالم برمتهم إلى بقعة واحدة من الأرض تكون لهم وطناً.. وإيجاد قومية يهودية لشعب يعيش في «أرض الوطن».. تواكب مع ذلك نشاط الزعماء اليهود في تنمية روح العداء للسامية في المجتمعات الأوروبية المسيحية، لدفع اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين.

أما مخترع لفظ «الصهيونية» بمفهومها السياسي الحديث، فكان «ناتان بيرمبارم» فقد استخدمها لأول مرة عام ١٨٩٣ واقترح توطين اليهود في البلاد المجاورة للبلاد المقدسة، قبل عامين من ظهور كتاب هرتزل «دولة اليهود» ورغم أن اليهود ظلوا يذكرون تعبير «الوطن التاريخي» و«أرض الميعاد» وما إلى ذلك، إلا أن حدود هذا «الوطن» الذي جاء بالتوراة ظلت مبهمة غير واضحة الدلالة، فالصهيونيين الأوائل لا يفرقون بين لفظي سوريا وفلسطين، فضلاً عن أن الجماعات اليهودية التي هاجرت إلى فلسطين في القرن التاسع عشر، أو كانت موجودة، لا تستند إلى أي شكل من أشكال الاستمرار الجغرافي أو التواصل التاريخي، وإنما إلى مجرد رواية دينية محضة تتعلق بفكرة إعادة بناء «معبد أورشليم».

والواقع أن النصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تطوراً هاماً في وضع اليهود في فلسطين، حيث بدأت أسر اليهود الشرقيين «السفارديم» القديمة تفقد نفوذها، ولم تظهر بين يهود فلسطين أية حركة قومية أو ثقافية، وإنما جاءت هذه الحركة من أوروبا، حين تدفقت منها، خلال العقدين الأخيرين موجة هجرة من يهودها «الاشكانزيم» الذين طالبوا بجعل فلسطين وطناً قومياً لليهود، يتميز عما حوله بثقافة خاصة ويسيطر عليهم، وكانوا علمانيين، بالمقارنة مع اليهود المحليين الشرقيين المتدينين، وكانت هذه الهجرة هي بداية التنفيذ العملي للفكرة الصهيونية.

ومع ما سبق، فإن الحركة الصهيونية كانت، حتى هذه المرحلة، تفتقر إلى التنظيم والتخطيط، حتى تحولت إلى حركة سياسية منظمة على يد «تيودور هرتزل» (١٨٦٠- ١٩٠٤) الذي وضع كتابه الشهير «دولة اليهود» عام ١٨٩٦، وحاول فيه أن يقيم الدليل على أن اليهود أمة متميزة، وأن المشكلة اليهودية مشكلة

قومية مضطهدة ينبغي أن تحل. وأعطى هرتزل الحركة طابعاً عالمياً، وصار المنظم الفعلي لها، بعد أن أسس صحيفة «العالم» عام ١٨٩٧ لتكون لسان حالها.

وكما هو معروف، نظم هرتزل في أغسطس عام ١٨٩٧ انعقاد «المؤتمر الصهيوني الأول» في مدينة بال بسويسرا الذي حضره نحو مائتي عضو من أنحاء العالم، لوضع أول ميثاق للحركة الصهيونية، وكانت مناقشاته حول ما يلاقيه اليهود من اضطهاد عنصري، وعن ضرورة الاتحاد، ووضع الحجر الأساسي للمأوى الذي يضم الشعب اليهودي، فالصهيونية حسب تعبير هرتزل هي «عودة اليهود إلى حظيرة الفكرة المحضة، حتى قبل أن يحققوا عودتهم إلى أرض الميعاد». والمعروف أن المؤتمر حدد أهدافه، وعلى رأسها إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يضمنه القانون العام، وذلك باتباع وسائل سلمية فعّالة بإنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية تأوي اليهود وتقوي بينهم روح «القومية اليهودية»، وكذلك الاستفادة من التنافس الدولي لصالح مساعدة الصهيونية في تحقيق أهدافها.. وقد أقرّ المجتمعون علماً ونشيداً قومياً، وتشكيل لجنة للعمل وتأسيس بنك استعماري..الخ، والملاحظ أن المؤتمر تجنب استخدام كلمة «دولة» وإنما استخدم عبارة «وطن يضمنه القانون العام» حتى لا تتشكك الحكومة العثمانية، صاحبة السيادة على الشام وفلسطين، في نوايا الحركة.

وقد سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠١ ليحصل على موافقته على هجرة اليهود إلى فلسطين، وكذلك على ضمانات قانونية تمنحهم نوعاً من الاستقلال الذاتي، ولوح هرتزل للسلطان بمعونة مالية كبيرة للدولة، لكن السلطان كان واعياً لأطماع الحركة، فلم يقبل، وكان قد أصدر عام ١٨٨٢ قانوناً يعتبر دخول اليهود إلى فلسطين أمراً غير مشروع، كما أعقبه بقانون آخر عام ١٨٨٨ يمنع هجرة اليهود على نطاق واسع، ويكتفي بمنحهم فترة ثلاثة أشهر للحج. ونتيجة لاتصالات هرتزل الأخيرة، أصدر السلطان فرماناً عام ١٩٠٠ يمنع إقامة الإسرائيليين الدائمة في فلسطين، مما أثار زعماء الحركة الصهيونية، التي راحت تؤلب الحكومات الأوروبية للاحتجاج لدى السلطان[٦].

ومع ذلك فقد شهدت فلسطين خلال عهد السلطان عبد الحميد قدوم موجتين من الهجرة اليهودية، أولهما خلال الفترة (١٨٨٢- ١٩٠٣) بلغ عدد المهاجرين فيها (٢٥- ٣٠ ألف) يهودي من روسيا ورومانيا وبولندا، والثانية في الفترة (١٩٠٤- ١٩١٤) والتي بلغ عدد المهاجرين فيها بين (٣٥- ٤٠ ألف) من اليهود الروس، وذلك بسبب فساد الإدارة العثمانية في فلسطين، والتي خضعت للرشوة والابتزاز، مما سمح لليهود بإنشاء المستعمرات وتأسيس الشركات، فضلاً عما لقيه اليهود من دعم بريطاني تمثل في منحهم جوازات بريطانية وغير ذلك، كما يلاحظ أن الانقلاب الذي قام به الاتحاديون من حزب «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨ شاركت في تدبيره العناصر اليهودية من أعضاء نفس الحزب، وعندما انفرد الاتحاديون بالسلطة في أعقاب نجاح الانقلاب، أفسحوا المجال واسعاً لأعداد غفيرة من اليهود للهجرة إلى فلسطين، حتى بلغ عددهم الإجمالي من ٢٥ ألفاً عام ١٨٨٢ إلى ٨٥ ألفاً عام ١٩١٤.

وقد استطاعت الصهيونية في أعقاب مؤتمر بال أن تخطو خطوات عملية لتحقيق الاستيطان، فقد انبثق عن المؤتمر مجموعة مؤسسات متكاملة ومتعاونة كان أهمها: صندوق الائتمان اليهودي للمستعمرات «لجنة الاستعمار» (١٨٩٨)، والجمعية الزراعية اليهودية في أمريكا (١٩٠٠)، وصندوق رأس المال القومي اليهودي (١٩٠١) الذي ساهم في إقامة مدينة تل أبيب عام ١٩٠٩، والبنك الإنجليزي الفلسطيني (١٩٠٣). فضلاً عن مؤسسات أخرى أنشئت خلال الفترة التالية والتي كان أبرزها افتتاح مكتب فلسطين في يافا (١٩٠٨)، وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً كبيراً في ترسيخ حركة الاستيطان الزراعي في فلسطين، كمرحلة من مراحل تأسيس الدولة.

وقد أعلن هرتزل عام ١٩٠٢ أن هذه الدولة ستكون رأس حربة لأوروبا وجزءاً من استحكاماتها وكموقع أمامي «للحضارة في مواجهة البربرية» حتى يضمن بذلك حماية ودعم الدول الأوروبية، كما أكد على فكرة الصلة بين الصهيونية والمصالح الإمبريالية لبريطانيا بوجه خاص، واستطاع كسب تأييد وزير المستعمرات

البريطانية «تشمبرلين» لأن يكون الوطن اليهودي داخل الممتلكات البريطانية، ورغم ظهور مقترحات بأن يكون هذا الوطن في الأرجنتين أو أوغندا أو شبه جزيرة سيناء، إلا أن فلسطين ظلت هي المطلب الأول للحركة الصهيونية، وقد ذكر هرتزل «أن القاعدة الصهيونية يجب أن تكون في فلسطين أو بالاقرب منها، وفي إمكاننا أن نستوطن أوغندا بعد ذلك»، وأصرّ المؤتمر الصهيوني السابع (١٩٠٥) على رفض أي نشاط خارج فلسطين، وأعرب عن رجائه أن تقوم الحكومة البريطانية بجهودها مستقبلاً لحل أي مشكلة تتعلق بتنفيذ برنامج مؤتمر بال.

وفي بريطانيا، وبعد وفاة هرتزل، قبض «حاييم وايزمن» اليهودي البريطاني على زمام الحركة الصهيونية، واستطاع مع جماعة من أبرز الشخصيات اليهودية كسب تأييد ودعم السياسيين البريطانيين وغلاة الاستعماريين، في وقت كانت بريطانيا فيه قلقة على مصير وضعها الاستعماري. حتى أن رئيس وزرائها «كامبل – بانرمان» دعا الدول الاستعمارية عام ١٩٠٧ إلى مؤتمر يتناول دراسة مصير ومستقبل أوضاعها الاستعمارية، وانتهى هذا المؤتمر إلى وضع تقرير خطير عُرف باسم «تقرير كامبل – بانرمان» ورد فيه أن الخطر على نشاط هذه الدول الاستعمارية يكمن في شرق وجنوب البحر المتوسط، حيث يعيش شعب واحد، له مقومات الترابط والوحدة، ويملك ثروات طبيعية، ولو أخذ بأسباب العلم والصناعة، فسيقضي على النشاط الاستعماري الأوروبي، لذلك يجب على الدول الاستعمارية الحيلولة دون توحد المنطقة، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تأخر وتفكك، مما يقتضي فصل القسم الآسيوي عن الإفريقي، واقترحت اللجنة إقامة حاجز بشري قوي وغريب، يحتل الجسر البري بين آسيا وإفريقيا، بحيث يشكل فيها، وعلى مقربة من قناة السويس، قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة.

وهكذا تلاقت أهداف الحركة الصهيونية مع الاستعمار الأوروبي، ونشطت في كل من بريطانيا، وبقية دولة أوروبا والولايات المتحدة، بعد أن علمت بالتقرير، لتقيم الدولة المنشودة، وأصبح هذا التقرير بمثابة ورقة عمل الدبلوماسية البريطانية، تعمل على ضوئها في الشرق العربي خلال الحرب الأولى، التي رأت فيها بريطانيا

ضرورة كسب عطف اليهود الأمريكيين لتأييد مجهودها الحربي، وكذلك إقناع يهود روسيا للضغط على حكومة الثورة البلشفية للاستمرار في الحرب.

وفي عام ١٩١٥ نشطت جهود «هربرت صمويل» اليهودي البريطاني الذي صار وزيراً للدولة، فعرض المطالب الصهيونية على رئيس الوزراء البريطاني «لويد جورج» الذي تولى الحكم عام ١٩١٦ بعد أن شكل وزارة جاء فيها «بالفور» وزيراً للخارجية وكان هو ورئيسه يميلان للصهيونية، في الوقت الذي قررت فيه الحكومة البريطانية، خلال سير عمليات الحرب، إرسال حملة عسكرية كبيرة إلى فلسطين، فكانت فرصة نجح خلالها وايزمن في إقناع لويد جورج بأهمية استخدام فصيلة من اليهود، الذين أخرجوا من فلسطين، لمعاونة الحملة في القتال وأعمال التجسس.

وفي أواسط عام ١٩١٧ استدعى بالفور كلاً من وايزمن وروتشيلد، وبحث معهما أهداف ومطالب الحركة الصهيونية، وطلب إلى زعماء الحركة أن يقدموا إليه مشروعات مكتوبة تعبر عن أمانيهم، فتألفت لجنة تضم كبار الساسة والمفكرين الصهيونيين، فوضعوا مسودة تصريح تتبناه الحكومة البريطانية، ثم أدخلت عليه بعض التعديلات، وأعد في صيغة نهائية، وافق عليها الرئيس الأمريكي «ولسن»، وصدر التصريح في ٢ نوفمبر ١٩١٧ تحت اسم «تصريح بالفور» الذي بدأت به صفحة جديدة من تاريخ الحركة الصهيونية والصراع العربي الصهيوني.

(ج) العراق خلال القرن التاسع عشر

شهد العراق في بداية القرن التاسع عشر تنافساً بين بريطانيا وفرنسا على بسط نفوذهما عليه في ظل ضعف الحكم المملوكي، ومع ذلك ظلت الدولة العثمانية تفضل حكم المماليك على العرب أو الأكراد، خشية استقلال هؤلاء بالعراق، وعندما تولى سعيد باشا (ابن سليمان باشا الكبير) السلطة في بغداد بمساعدة قبائل المنتفق العربية عام ١٨١٣، وصار يتقرب إلى العرب أكثر، أثار استياء المماليك الذين ثاروا عليه وتولى داود قيادة الثورة واستطاع الوصول إلى الحكم عام ١٨١٧، ليرث مشكلات الصراع داخل كردستان، وتمسك العشائر البدوية العربية باستقلالها

الذاتي، فضلاً عن تزايد النفوذ البريطاني، وكانت كردستان مجالاً للصراع مع فارس التي نجحت قواتها في حصار بغداد بعد فشل داود في التصدي لها، ولم ينقذها حينئذ إلى الكوليرا التي انتشرت بين الجنود الفُرس، مما قاد إلى معاهدة أرضروم الأولى (١٨٢٣) بين فارس والدولة العثمانية.

أما الإنجليز فقد زادت مصالحهم في العراق بشكل كبير، باعتباره طريقاً هاماً لمستعمراتهم في الهند، غير أن داود ضيق الخناق على التجار الإنجليز بفرض ضرائب جديدة، فشرعت الحكومة البريطانية في ممارسة ضغوط اقتصادية على العراق، رضخ لها داود باشا في النهاية، واستجاب لشروط تسوية تعطي القنصل البريطاني حق حماية رعايا بلاده وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة ٣%... الخ. وعندما اتضحت للدولة العثمانية نوايا داود باشا في توحيد العراق تحت سلطته والقيام بجهود ونشاطات عسكرية واقتصادية تستهدف ذلك، بدأت تفكر جدياً في القضاء على حكم المماليك، كما تخوفت الدولة من أن مشروعات الإنجليز في العراق، بموافقة داود، الذي تحسنت علاقته بهم، قد تؤدي إلى تدافع الدول الأوروبية للتنافس على النفوذ في العراق، ولذا انتهزت فرصة تخلي داود عنها في حروبها مع روسيا (٢٧- ١٨٢٨) وحاولت عزله، ولما فشلت أصدرت أوامرها لوالي حلب بتجريد حملة للقضاء عليه، بعد أن وعدته بولاية بغداد، وبالفعل نجح والي حلب في دخول بغداد وعندما استسلم له داود باشا، أرسله إلى استانبول، مقدراً علمه ومكانته وإصلاحاته، طالباً من السلطان أن يعفو عنه وبالفعل استجاب السلطان واستفاد من خبرته في تعيينه في بعض المناصب، في الوقت الذي دبر فيه والي حلب مذبحة قضت على زعماء المماليك لتنهي صفحة حكمهم للعراق منذ عام ١٨٣١، ولتبدأ صفحة الحكم العثماني المباشر.

كان من أبرز ولاة بغداد خلال الفترة التالية هو مدحت باشا (١٨٦٩- ١٨٧٢) الذي كان من دعاة الإصلاح في الدولة، وقد عهد السلطان إليه بتطبيق قوانين التنظيمات «الإصلاحية» والتي كان على رأسها قانون الولايات الذي قصد به إصلاح أوضاع الولايات جميعاً، وتأكيد خضوعها للدولة العثمانية.. بدأ مدحت بجعل ولايات العراق الأربع ولايتين فقط، هما بغداد بعد أن ضمت ولاية البصرة إليها، والموصل التي ضمت إليها شهرزور، وقسمت الولايتان إلى عدد من الألوية

على رأس كل منها «متصرف»، وأقضية على رأس كل قضاء «قائمقام» وشكل مجالس من الأهالي للمعاونة في شئون الحكم، وفصل السلطة القضائية عن التنفيذية، وشرع في تطبيق نظام «الطابو» الذي يسمح للفلاحين بتملك وتسجيل الأراضي، التي تملكها الدولة وبأقساط ضئيلة وتسهيلات، مستهدفاً بذلك القضاء على استبداد الملتزمين، مما اقتضى منه منع المزايدة على الأراضي حتى لا تقع في حوزة كبار الملاك، فاعتبرت الدولة ذلك تجاوزاً لقانون الطابو، واستاءت منه، ثم تراجعت عما فعل، بعد عزله عام ١٨٧٢، ولم يقدر لحركة الإصلاح الكبيرة التي تبناها مدحت باشا أن تتواصل حتى تؤتى ثمارها(٧).

وكانت أبرز الأحداث التي مرت بتاريخ العراق في نهاية القرن التاسع عشر هو مشروع إنشاء سكة حديد بغداد، الذي ظهر نتيجة نمو النفوذ الألماني داخل الدولة العثمانية، خاصة بعد انفراد الإمبراطور الألماني بالسلطة وإتباعه سياسة توسعية وجدت مجالها الحيوي في ولايات الدولة العثمانية، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني الذي تغيرت سياسته تجاه بريطانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢. وعموماً كان المشروع الألماني سبباً رئيسياً لإحكام بريطانيا قبضتها على العراق، خاصة وأن بريطانيا قد كونت أول شركة بريطانية للملاحة في أنهار العراق منذ عام ١٨٦١، وأنشأت خطوط برق تربط بين الهند والعراق واستانبول في نفس العام، واستطاعت أن تحصل على مكاسب اقتصادية وسياسية.. وقد استطاع السلطان عبد الحميد الثاني الاستعانة بخبرة الألمان في إنشاء خط حديد البلقان وفكر في مدّهُ إلى ولايات الدولة الآسيوية، لتقوية نفوذ الدولة هناك.

وفي عام ١٨٩٩ منح السلطان شركة ألمانية امتياز مدّ الخط الحديدي خلال ولايات الدولة إلى الخليج العربي، فيمتد من قونية إلى الموصل ثم إلى بغداد فالبصرة، غير أن بريطانيا رأت في إنشاء ألمانيا لهذا الخط تهديداً لنفوذها ومصلحها في الخليج والهند، فأسرعت تسوي خلافاتها مع فرنسا، التي باتت تخشى على نفوذها في الشام، حيث سيمر الخط بحلب، كما انزعجت روسيا لأن النفوذ الألماني سيحول دون استيلائها على استانبول وهو ما كانت ترنو إليه، واقترحت بريطانيا أن تتم الشركات البريطانية الخط من جنوب بغداد، وألا يمس الخط بمركز بريطانيا التجاري أو العسكري، ونتيجة اتصالاتها مع الحكومة الألمانية، توصل

الجانبان إلى اتفاق عام ١٩١١ يمنع ألمانيا من إقامة قاعدة بحرية على الخليج، وأن يكون لبريطانيا ممثلان في الشركة ... الخ، المهم أن الألمان بدأوا في تنفيذ الخط فعلاً، غير أن قيام الحرب العالمية الأولى عطل المشروع.. واحتل الإنجليز العراق كله خلال الحرب، ثم وضع تحت الانتداب البريطاني بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠.

obeikandl.com

ثانياً: الخليج والجزيرة العربية في القرن التاسع عشر

(أ) الدولة السعودية الثانية

رأينا أن الدولة السعوديةالأولى التي أسسها الأمير محمد بن سعود بلغت درجة كبيرة من الاتساع والقوة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، بعد أن سيطرت على نجد والإحساء والحجاز وعسير وتهامة، ووصلت جيوشها إلى سواحل اليمن، كما وصلت إلى جنوب العراق، وتوغلت فيه، وكذلك جنوب بلاد الشام، وقد فشل ولاة الدولة العثمانية في كل من بغداد ودمشق في التصدي لها، ولم ينجح في ذلك سوى والي مصر محمد علي، الذي سيّر حملات بين عامي (١٨١١- ١٨١٨) واستاع ابنه إبراهيم باشا القضاء على الدولة ودخول عاصمتها الدرعية بعد استسلام آخر أمراء الدولة السعودية الأولى وهو الأمير عبد الله بن سعود، وبذلك استقر الوجود المصري، باسم السلطان العثماني، في الجزيرة العربية خلال الفترة (١٨١٨- ١٨٤٠) التي صارت فيها نجد تابعة لولاية مصر.

وخلال هذه الفترة ظلت نجد ترسل خراجاً سنوياً لحكومة القاهرة، كما تمتع الحكم المصري فيها، بسمعة طيبة خلال فترة وجود إبراهيم باشا، خاصة في جبل شمر والقصيم والإحساء، غير أنه بعد رحيله مارست القوات التركية والألبانية اعتداءات على الأهالي أساءت كثيراً للحكم المصري – العثماني، ومرت المنطقة بفترة من الفوضى والاضطراب، ووسط هذه الأحداث ظهر الأمير تركي بن عبد الله آل سعود، الذي كان قد فرّ إلى «الخرج» بعد سقوط الدرعية، وشرع يعمل لاستعادة سلطة آل سعود على نجد، وقد نجح في ذلك عندما استسلمت له حامية الرياض – وقد صارت عاصمة لنجد – عام ١٨٢٤، وعندما دخلها بايعه معظم أهالي نجد، وبعد عامين (١٨٢٦) زحف الأمير تركي ومعه ابنه فيصل، على الإحساء، وتمكنا من بسط سيطرة السعوديين عليها فكسبوا بذلك إقليماً غنياً كانت نجد تعتمد عليه.. وحتى عام ١٨٣٤ كان الأمير قد ثبّت سلطة آل سعود في نجد

والإحساء، وبلغت حدود عُمان، كما بسط سلطتهم على سواحل الخليج العربي، إلا أنه ظل يُعلن ولاءه لحكومة القاهرة ويدفع لها خراجاً سنوياً.

وعندما اغتيل الأمير تركي وخلفه ابنه فيصل في ظروف انشغال القاهرة عن شئون نجد وشرقي الجزيرة العربية، بدأ الأمير الجديد عهده بالامتناع عن دفع الخراج، مما أثار محمد علي يرسل حملة أخرى أخرى عام ١٨٣٨، في الوقت الذي كان فيه الأمير فيصل قد فرّ إلى الأحساء ليتسنى له حشد جيوشه لمواجهة الحملة المصرية، وقد دارت بالفعل عدة معارك هُزم فيها فيصل بن تركي، الذي اقتيد إلى القاهرة في ديسمبر عام ١٨٣٨، وليتولى الأمير خالد بن سعود مكانه، مستنداً إلى قوة الحملة المصرية،غير أن القوات المصرية ما لبثت أن اتدعيت للقاهرة، بعد نحو عامين بموجب معاهدة لندن (١٨٤٠) وما كاد الأمير خالد ينفرد بالسلطة، حتى انشق عليه أحد أبناء عمومته وهو (الأمير عبد اللّه بن ثنيان) الذي تمكن من إبعاده عن السلطة، لينفرد بها فترة قصيرة.

وفي فبراير عام ١٨٤٣ استطاع الأمير فيصل بن تركي أن يهرب من القاهرة وأن يعود إلى نجد مطالباً بالعرش، واستطاع أن يجمع أنصاره وأن يقتحم الرياض، وأن يتخلص من ابن ثنيان، بينما توافد عليه الأهالي لمبايعته، وتهنئته بعودته إلى عرش أجداده، الذي أبعد عنه لخمس سنوات (٣٨-١٨٤٣). وهكذا تولى فيصل عرش نجد للمرة الثانية (٤٣-١٨٦٥) متحرراً من أي نفوذ من قِبَل القاهرة أو استانبول، وقد وصلت البلاد إلى أزهى عهودها، حيث استطاع الأمير العائد إقرار الأمن والانظام، وتأمين التجار والحجيج، واستخدم موظفين أكفاء لإدارة أقاليم نجد، كما استطاع استعادة الأقاليم التى كانت قد فقدتها الدولة، فامتدت سلطته إلى الأحساء والقصيم والعارض، وبلغت أطراف الحجاز وعسير، واعترف بسلطته آل الرشيد في حائل وجبل شمر .

وكان الأمير فيصل قبيل وفاته عام١٨٦٥ قد عهد إلى ابنه الأكبر «عبد اللّه» بولاية العهد، لكن أخاه الأصغر «سعود» نازعه العرش، ودارت بينهما معارك كان النصر حليفاً فيها لسعود، خاصة في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية عام

١٨٧٠، مما أدى إلى خنق الرياض اقتصادياً، فلم يجد عبد اللّه بُداً من الاستنجاد بمدحت باشا والي بغداد العثماني، طالباً معاونته ضد أخيه سعود، بعد أن عرض تبعيته للدولة العثمانية ودفع خراج سنوي لها، غير أن سعوداً ما لبث أن زحف بقواته على الرياض عام ١٨٧٠، ليدخلها منتصراً دون مقاومة، بعد أن فرّ عبد اللّه إلى الجنوب، وأصبح سعود هو الحاكم الفعلي لنجد .

وعندما وصلت الحملة العثمانية التى يقودها «نافذ باشا» استطاعت احتلال الأحساء، وأصدرت الدولة العثمانية إعلاناً زعمت فيه أن نجد خاضعة لسيادتها، وأن الأمير عبد اللّه هو «قائمقام» عن السلطان العثماني في حكمها، وأنها جاءت لإعادته إلى عرشه المغتصب من أخيه .. المهم أن عبد اللّه ما لبث أن انضم للحملة في الأحساء، واشتبكت الحملة مع جيش سعود في معركة «خويرة» التي انتصر فيها العثمانيون، ومع تزايد تدفق الإمدادات العثمانية، أصدر السلطان أمراً بعزل آل سعود من حكم نجد، وتولية نافذ باشا «متصرفاً» عليها، عندئذ أدرك الأمير عبد اللّه أن العثمانيين ما جاءوا لنجدته وإنما جاءوا لاستئصال شأفة آل سعود، ومع ذلك استطاع الأمير سعود أن يدخل الرياض منتصراً عام ١٨٧٢ .

وفي ظل هذه التطورات أيقنت الدولة العثمانية أن حكمها لنجد حكماً مباشراً سوف يكلفها الكثير، ورأت كذلك أن المناخ لا يلائم بقاء حاميتها العسكرية طويلاً، لذلك آثرت التفاوض مع الأمير سعود الذي رحب بذلك، فأرسل أخاه الأصغر عبد الرحمن إلى بغداد لهذا السبب، خاصة وأنه عجز عن الحصول على تأمين حكومة الهند البريطانية له، فلم يكترث الإنجليز لاحتلال العثمانيين للأحساء، خاصة وأنهم تعهدوا بعدم التطلع إلى مناطق النفوذ البريطانية على ساحل الخليج .. ولم يلبث الأمير عبد الرحمن أن عاد إلى الأحساء عام ١٨٧٤ ليشعل فيها ثورة ضد الحامية العثمانية، وكاد أن ينجح في القضاء على النفوذ العثماني هناك، لولا أن جاءت نجدة من والي بغداد العثماني تمكنت من القضاء على ثورةعبد الرحمن، الذي عاد إلى الرياض ليجد أخاه الأمير سعود مريضاً، ولم يلبث أن توفي في بداية عام ١٨٧٥ .

وبوفاة سعود عاد الانقسام إلى البيت السعودي، بين أخوة سعود أنفسهم، وبينهم وبين أبناء أخيه عبد اللّه، مما أضعف الجميع، وقضى على الدولة السعودية الثانية

في العقد الخير من القرن التاسع عشر، وما إن بدت آثار ضعفهم حتى انتهز آل الرشيد الفرصة لتقوية سلطتهم وبسط نفوذهم على شمال نجد، شجعهم على ذلك المعونات التي تدفقت عليهم من العثمانيين في شكل أموال وأسلحة للقضاء على حكم آل سعود .. لقدتفتق الصراع بين أبناء البيت السعودي، عن قيام أبناء سعود بانقلاب، على عمهم عبد الله، الذي كان قد عاد إلى السلطة في الرياض، فما كان من آل الرشيد أن تدخلوا لنصرة عبد الله،ودخلت جيوشهم إلى الرياض، ونقلت عبد الله إلى حائل، التي قام حاكمها بالقبض علىأبناء سعود وإعدامهم،ليصبح ابن الرشيد سيداً على نجد، وعندما عاد عبد الله إلى الرياض، لم يلبث أن توفي بعد سنوات (١٨٨٩) حيث عقدت البيعة لأخيه عبد الرحمن، الذي ظل يكافح آل الرشيد، لكي يسقل بنجد، لكن آل الرشيد لم يمكنوه من ذلك، بالسيطرة عليها عسكرياً مرة أخرى، مما اضطر عبد الرحمن إلى الرحيل مع أسرته إلى الكويت عام ١٨٩٣، ليستعد لجولة جديدة، يستعيد بها حكم آل سعود، وليؤسس ابنه عبد العزيز بن عبد الرحمن، الدولة السعودية الثالثة مع بداية القرن العشرين[٨].

(ب) العثمانيون وحملة الإحساء عام ١٨٧١

رأينا أن الدولة العثمانيةبوصولها إلى البصرة عام ١٥٤١ صار لها موقع قدم في الخليج، حاولت من خلاله أن تمد نفوذها إلى الساحل الشرقي للجزيرة العربية، ونجحت في أوائل العقد الأخير من القرن السادس عشر من احتلال الإحساء، التي حكمها ولاة عثمانيون، غير أن حكمهم لها لم يلبث أن انتهى على يد «بني خالد» عام ١٦٧٠، كما لم يكن للدولة سلطة على قبائل نجد وجبل شمر رغم أنها حاولت ذلك، كما أن جيوشها انسحبت من اليمن عام ١٦٣٥، وتحول نفوذها في الحجاز إلى مجرد سيادة اسمية، حدث ذلك كله بسبب ضعف السلاطين العثمانيين وانشغالهم عن الخليج والجزيرة العربية بالمشاكل الداخلية والحروب الخارجية .. وحتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يكن للدولة العثمانية نفوذ في الخليج أبعد من الكويت، وحتى هذه كانت سيادتها عليها مجرد سيادة اسمية، رغم أن شيوخها كانوا يحملون لقب «قائمقام» إلا أنهم كانوا يتمتعون باستقلال واضح . أما في البحرين فكان نفوذ الدولة مؤقتاً ومتقطعاً، وربما اعترف به شيوخها طمعاً في التخلص من الضغوط البريطانية أو الفارسية، وفيما يلي البحرين جنوباً لم يكن

للدولة نفوذ يُذكر، فقد نجحت بريطانيا في الانفراد بالمنطقة، حتى لقد احتجت لدى الدولة العثمانية عندما أرادت المشاركة في عمليات التفتيش البحري التي استهدفت قمع تجارة الرقيق، بينما كانت الدولة العثمانية تعتبر هذه المناطق تابعة لها، على اعتبار أن حكامها وشعوبها يعترفون بنوع من الولاء الديني لدولة الخلافة الإسلامية

غير أن الدولة في عام ١٨٦٩ بدأت تفكر بشكل جدي في تحويل علاقتها بالجزيرة والخليج إلى وجود سياسي وعسكري فعلي، وكان ذلك بسبب عوامل جديدة، منها رغبتها في انتهاز فرصة انهيار الدولة السعودية بعد وفاة الأمير فيصل بن تركي وخشيتها من أن تقوم لها قائمة جديدة تهدد مصالحها في الخليج والشام والعراق، ومنها أن الجيش العثماني استعاد عافيته وتم تحديثه وأثبت قدراته الجديدة في عهد السلطان عبد العزيز الذي سعى لتعزيز حامياته العسكرية في الحجاز .

ومنها كذلك تعيين مدحت باشا والياً على بغداد (٦٩-١٨٧٢) وكان من دعاة الإصلاح الداعين إلى تحويل سيادة الدولة الاسمية إلى سيادة فعلية وتعويض خسائرها في البلقان، وكانت الدولة تعتقد أن شعوب الخليج سترحب بها باعتبارهم «رعايا» للسلطان العثماني خليفة المسلمين، وقد يضاف إلى العوامل السابقة أن افتتاح قناة السويس للملاحة الدولية (١٨٦٩) زاد من أهمية الخليج وأغرى الأسطول العثماني على الخروج من البحر المتوسط إلى البحر الأحمر بالإضافة غلىإقامة خط ملاحي يصل بين البصرة واستانبتل عبر القناة، ويضيف البعض أن الأمير عبد اللّه آل سعود قد أعلن ولاءه للدولة وطلب حمايتها من تهديد الإنجليز ومن خصومه من اخوته .

ومن الثابت أن تدخل الدولة وتفكيرها الجدي في إرسال حملتها الشهيرة إلى الإحساء عام ١٨٧١ قد اتخذ من الخلاف بين أبناء البيت السعودي سبباً مباشراً، ذلك أن الأمير عبد اللّه قد استنجد بمدحت باشا في بغداد، ضد أخيه سعود الذي كان قد تمكن من الإحساء والرياض عام ١٨٧٠، وانتهز مدحت الفرصة التي وجدها مناسبة تماماً لبسط سيادة الدولة العثمانية على نجد وساحل الخليج العربي وبدأ في

إعداد الحملة، بدراسة أوضاع الإحساء وتوطيد صلته بشيخ الكويت، ولم تغب هذه الترتيبات عن السلطات البريطانية بطبيعة الحال، بينما أعلن مدحت في إبريل ١٨٧١ بأن السيادة العثمانية تمتد إلى نجد، وأن الأمير عبد الله آل سعود يمثل «قائمقام» السلطان العثماني، وأن الدولة سترسل إليه قوة تحافظ على «القائمقامية»، ضد الثائرين عليها، وتوطيد سيادتها على نجد، وأنها لا تستهدف الاستيلاء عليها، وأن الدولة ستكتفي بتبعية نجد لها ودفع خراج سنوي لها .

تولى «نافذ باشا» قيادة الحملة العثمانية التي تحركت في إبريل ١٨٧١ مدعومة بأسطول من الكويت يقوده «عبد اللّ بن صباح»، وجيش آخر يقوده «مبارك بن صباح» الذي زحف براً إلى الإحساء وتحركت الحملة من رأس تنورة ومنها إلى القطيف حيث دخلتها دون مقاومة حقيقية، ثم اتجهت إلى الهفوف التي استسلمت، وتوالى سقوط مناطق الإحساء، التي رحب سكانها بالعثمانيين، وبدأ نافذ باشا في تعيين حكام لبلادها، وصار هو نفسه «متصرفاً» على الإحساء والبلاد التابعة لها .

وبناء على دعوة من قاسم بن محمد آل ثاني، خرجت قوة عثمانية من الهفوف، تضم عشائر بدوية يقودها عبد اللّه بن صباح، استقرت في الدوحة مدعية أن القبائل البدوية التي تدين بالولاء للأمير سعود بن فيصل، تهدد سلامة إمارة قطر، ويبدو أن قاسم بن محمد كان محتاجاً لدعم وتأييد من قِبَل الدولة العثمانية لمواجهة الضغوط البريطانية التي شكلت قيداً على والده الشيخ محمد بن ثاني. وكانت بريطانيا بدورها تتابع بحذر التحركات العثمانية وتتحسب لوصولها إلى البحرين وتشعر بحرج موقفها من نجاحات الحملة، ومن تزايد الوجود العثماني في الجزيرة والخليج ومياهه، وقد عبّرت عن ذلك للباب العالي، الذي طمأنها بدوره على نية المحافظة على الأوضاع الراهنة في الخليج، ولذلك فإن مدحت باشا عندما بدأ يتطلع لزيادة نفوذ بلاده في البحرين ومشيخات الساحل العماني، وقفت السفن البريطانية بشدة للحيولة دون ذلك، وأمدت الباب العالي بنسخ من المعاهدات المتعلقة بالسلام البحري والهدنة التي وقعّتها مع الحكام والشيوخ العرب، وطالبت مدحت باشا بأن يؤكد لشيوخ الساحل المهادن، بأن حكومة بلاده لا تنوي الهجوم عليهم أو ممارسة

أي سيطرة على إماراتهم . وفيما يتعلق بالبحرين فقد أرسل قائد بحرية البصرة العثماني (عارف بك) إلى البحرين للتظاهر بإقامة مستودعات الفحم اللازمة للأسطول العثماني، في حين أن مهمته الحقيقية الحصول على ولاء حاكم البحرين، الذي رحب بالسفن العثمانية التي راحت تُكثر من زيارة البحرين، مما أزعج السلطات البريطانية .

ثم لم تلبث الحكومة البريطانية أن قدمت احتجاجاً على تقدم القوات العثمانية نحو قطر وإقامة قاعدة لها في الدوحة، وكذلك إنشائها مواقع عسكرية في القطيف والعقير، واستندت في احتجاجها هذا إلى أن هذه التحركات تخالف تأكيدات صدرت عن الباب العالي، وعن مدحت باشا نفسه بأن الأتراك لن يمدوا نفوذهم إلى الساحل، فضلاً عن أن قطر ترتبط مع الحكومة البريطانية باتفاقية عام ١٨٦٨، ورد الباب العالي بأنه لا ينوي التطلع إلى إخضاع القبائل العربية التي لها علاقة مع بريطانيا، وإن كان يتمسك بأحقيته في السيادة على نجد، وأن الخليج يمثل إحدى قواعد الأسطول العثماني لقربه من دجلة والفرات .

اكتشف الأمير عبد اللّهبن فيصل أن العثمانيين لم يقصدوا حمايته من أخيه الأمير سعود وإنما استهدفوا القضاء على حكم آل سعود كلية، لذلك ابتعد عنهم، وقد اتضحت نية العثمانيين بالفعل عندما أعلن مدحت باشا أن الإحساء صار من ممتلكات الدولة، وعين عليها متصرفاً هو نافذ باشا، قائد حملة الشهيرة، وجعل منها ومن الملحقات التابعة لها لواءً عثمانياً، ثم قسم ملحقاته إلى ثلاثة أقضية، هي الهفوف والقطيف وقطر، وجعلت الهفوف هي العاصمة التي يقيم فيها المتصرف الذي ينوب عنه قائمقامان في قطر والقطيف، أما قضاء قطر فقد وضع تحت حكم وإدارة الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني، أقوى زعمائه، وأجرى علية راتباً سنوياً، وعين في معيته معاوناً من قبله، كما كان يبعث إليه في الكثير من الأحيان بقوات من عنده، واعتبرت الدولة أن من حقها تعيين القضاه والمأمورين في مختلف نواحي قطر .

عزل مدحت باشا من ولاية بغداد عام ١٨٧٢، وانتشرت تعاليم الدعوة السلفية (الوهابية) بين سكان الإحساء، ونمت قوة السعوديين بعد تآلف الأخوين عبد الله وسعود، ووضعت خطة سعودية للتخلص من العثمانيين، وإن لم يقدر لها أن تنجح، بينما كانت القوات العثمانية تعاني من انتشار الحمى والأوبئة، ومن تكرار ثورات السعوديين .. وبدا للدولة العثمانية أن حكمها لنجد حكماً مباشراً يكلفها الكثير، دون فائدة حقيقية للدولة، وبدأت تخفف من قبضتها على الإحساء، وقد حاول الأمير عبد الله بالتعاون مع أبناء أخيه سعود – الذي توفي – استرجاع الإحساء من الحكم العثماني خلال الفترة (٧٨-١٨٧٩) وكاد أن ينجح لولا أن قوات عثمانية تدفقت وحالت دون ذلك، ومن الغريب أن بريطانيا ساعدت الدولة العثمانية ضد السعوديين، خشية عودة الدولة السعودية إلى سابق قوتها، فكان وضع الدولة العثمانية الضعيف في المنطقة أهون من بروز دولة قوية محلية بالنسبة للإنجليز، والثابت بعد ذلك أن الدولة العثمانية شجعت آل الرشيد للقضاء على السعوديين، حتى نجح محمد بن الرشيد في دخول الرياض والقضاء على أبناء سعود الذين كانوا قد اختلفوا مع عمهم عبد الله بن فيصل، واختفى نجم آل سعود مؤقتاً في نجد، ولم يبق منهم سوى عبد الرحمن بن فيصل الذي بقي وحده يكافح آل الرشيد والعثمانيين، بعد أن عقدت له البيعة عام ١٨٨٩ .

لقد تركت حملة الإحساء أساساً ارتكزت عليه الدولة العثمانية في تأكيد سيادتها على الخليج فيما بعد، وهو أمر لم يتحقق لها تماماً، خاصة بعد انتهاء عهد مدحت باشا، الذي ارتبطت المسألة بجهده وطموحه، فانشغلت الدولة بحروبها مع روسيا والبلقان، حتى قيام ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ عندما جدد الاتحاديون الذين تولوا السلطة في إستانبول ادعاءاتهم بشأن السيادة على بعض مناطق الخليج مستندين إلى حملة الإحساء، ومدفوعين بتأييد ألمانيا في معارضة الإنجليز، غير أن الحملة جاءت بنتائج عكسية ظهرت آثارها على المدى الطويل، إذ دفعت ببريطانيا إلى تعزيز نفوذها في الخليج وتأكيد علاقتها بحكامه، خاصة بعد أن انشغلت الدولة العثمانية بمتاعبها الأخرى عن المنطقة، فلم تعد تهتم بها اهتماماً حقيقياً (٩).

واخيراً اتجهت الدولة العثمانية إلى تسوية نزاعتها في الخليج مع بريطانيا سلمياً، لكي تتفرغ لمشكلاتها الأخرى، فقامت بإجراء مفاوضات معها بين عامين (١٩١١-١٩١٣) أسفرت عن مشروع اتفاق توصل إليه الجانبان في يوليو ١٩١٣ اعترفت فيه الدولة العثمانية بالامتناع عن التدخل في شئون الكويت الداخلية واعترفت بالاتفاقيات التي عقدتها الكويت مع بريطانيا، كما أعلنت الدولة تخليها عن كافة مطالبها في شبه جزيرة قطر، واعترفت كذلك في الاتفاق باستقلال البحرين وانتهاء كافة إدعاءاتها فيها، وبذلك زقّعت الدولة العثمانية بالأحرف الأولى على وثيقة انسحابها من الخليج كليةً، بعد تجربة مريرة استمرت نحو أربعين عاماً .

(ج) النفوذ البريطاني في الخليج العربي :

إذا كان تاريخ الخليج العربي قبل القرن التاسع عشر هو تاريخ تكون الإمارات العربية، بعد هدوء التنافس الدولي عليه، فإن هذا التنافس قد انتهى لصالح بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر . حيث انفردت بالنفوذ والسيطرة على الخليج، وأكدت ذلك بأساليب وأشكال شتى خلال ذلك القرن .. لقد أصبح الخليج ذا أهمية كبرى للسياسة البريطانية، باعتباره حلقة مواصلات بحرية وبرية إلى الهند، «جوهرة التاج البريطاني»، وباعتباره مصدراً للأرباح التجارية التي تجنيها بريطانيا من سيطرتها عليه، إضافة إلى أنه يمثل قاعدة هامة للأسطول البريطاني، ومركز استطلاع ومراقبة لشئون الشرق الأوسط وفارس والعراق والجزيرة العربية، ومن هنا سعت بريطانيا إلى فرض سيطرتها على الخليج بمختلف الوسائل، وأبعدت أي قوة تنازعها هذه السيطرة، لتصبح القوة الوحيدة المتحكمة في توجيه سياسته، وبما يخدم مصالحها الاستراتيجية .. وسوف نعرض لتغلغل النفوذ البريطاني في سلطنة عُمان وبقية إمارات الخليج العربية خلال القرن التاسع عشر [١٠].

١- سلطنة عُمان:

بتوقيع بريطانيا معاهدتين مع السلطان بن أحمد (١٧٩٢-١٨٠٤) عامي ١٧٩٨، ١٨٠٠، ضمنت بهما انفرادها بالنفوذ في السلطنة، وكان أهم ما في المعاهدة الأخيرة موافقة السلطان على استقبال ممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، بعد أن لوحت بريطانيات بقدرتها على إغلاق موانئ الهند في وجه السفن

العُمانية،المهم انه منذ ذلك التاريخ توافد الممثلون السياسيون البريطانيون إلى مسقط، لدعم نفوذ بلادهم .. وفي عهد سعيد بن سلطان (١٨٠٤-١٨٥٦) عانت السلطنة من الصراعات القبلية، ومن امتداد نفوذ السعوديين في إقليم «الظاهرة»، ومن نمو قوة القواسم البحرية ومزاحمتهم لعُمان في الملاحة والتجارة، كما عانت كذلك من محاولات الفرس استرجاع بندر عباس منها، لذلك طلب السلطان الحماية البريطانية، لكن السلطات البريطانية رأت أن تقصر حمايتها على السفن العُمانية المشتغلة بالملاحة بين سواحل عُمان والهند، مما خيب رجاء السلطان .

ومع ذلك لم يجد السلكان مفراً من طلب معاونة بريطانيا في قمع تمرد قبائل «البوعلي» في ميناء صور، عندئذ استجابت له، ووقعت معه اتفاقية جديدة عام ١٨٢٢ وافق فيها على أن يعاون السلطات البريطانية في حظر تجارة الرقيق، وعندما انفصل «آل النعيم»بالبريمي، وطلب السلطان معاونة الإنجليز، خذلوه حتى لا يتورطوا في مشاكل مع السعوديين، ولأن البريمي كانت بعيدة عن ساحل الخليج، بخلاف صور، التي كانت تهم الإنجليز . وعندما حدث تمرد في «صحار» بقيادة «حمود بن عزان»، واستفحل حظر المتمردين وأوشكوا دخول مسقط، عندئذ تدخل الإنجليز لحمايتها .. معنى ذلك أن الإنجليز كانوا يتدخلون لمعاونة السلطان وحمايته، إذا ما تعرضت السواحل ومياه الخليج لأية أخطار، أما غير ذلك، فلا تجد السلطات البريطانية مبرراً قوياً لتدخلها .

ونتيجة لتوقيع السلطان معاهدة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣، منحت بموجبها امتيازات اقتصادية وقضائية في جزئي السلطنة، الآسيوي والأفريقي، ومن ثم تزايد النشاط الأمريكي بالسلطنة، احتجت السلطات البريطانية لدى السلطان وحذرته من الأطماع الأمريكية، ولم تكف عن احتجاجها حتى وقع السلطان معها معاهدة جديدة عام١٨٣٩، تتعلق بتنظيم التجارة والملاحة، مُنحت بموجبها السفن البريطانية تسهيلات وامتيازات كبيرة في موانئ عُمان، كما منح لممثل البريطاني امتيازات قضائية أيضاً .

وبعد وفاة سعيد بن سلطان عام ١٨٥٦، كانت السلطة بسبيلها إلى الانقسام بين ولديه، لينفصل «ماجد» بالقسم الإفريقي، ويكتفي «ثويني» بالقسم الآسيوي في مسقط وعُمان، وقد وقفت بريطانيا مع فكرة التقسيم، وضد محاولات الحفاظ على وحدة السلطنة، حيث رأت أن ذلك أفضل لمصالحها وطرقها البحرية إلى الهند، ولذلك تصدت لثويني عندما أعد حملة لإرسالها إلى زنجبار لتوحيد السلطنة، وانتهى الأمر بقيامها بالتحكيم بين الأخوين، وجاءت نتيجة التحكيم عام ١٨٦٦ لتوصي بتولي ماجد حكم زنجبار وبقية ممتلكات السلطنة في شرق إفريقيا، وبأن لا يتدخل حاكم مسقط في شئون القسم الإفريقي، الذي يدفع حاكمه مبلغاً سنوياً لحاكم مسقط، لتحقيق المساواة في الميراث، لأن القسم الإفريقي كان أُغنى، على ألا يعتبر هذا المبلغ دليل تبعية لمسقط من جانب زنجبار وملحقاتها . وهكذا ساعد تحكيم بريطانيا على فصل جزئي السلطنة، وكان من تداعيات ذلك وقوع السلطنة تحت السيطرة البريطانية تماماً، بعد أن كانت العلاقة تتخذ شكل صداقة في عهد أبيهما، وقد مهد ذلك لفرض الحماية البريطانية على الجزئين معاً .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر منيت السلطنة بصراع على السلطة، تحرك الإباضيون خلاله لإحياء إمامتهم، وعندما تمكن زعيمهم «عزان بن قيس» من تولي السلطنة عام ١٨٦٨، تدخل الإنجليز من جديد حيث رأوا في استمرار حكم الإمامة ضياعاً لنفوذهم، لذلك اضطروا إلى إعادة «تركي بن سعيد» الذي كان قد تمرد على أخيه ثويني، وهرب إلى بومباي واستقر بها، فاتفق معه الإنجليز على توليته السلطنة، بعد أن يتعهد بعدم إثارة قضية إعادة توحيد السلطنة، وبالفعل عاد تركي، وعاونه الإنجليز في حصار مسقط، وإسقاط حكم عزان بن قيس، حتي تولى السلطنة عام ١٨٧٠.

ومع ذلك ظلت الفوضى ضاربة في أرجاء عُمان، كما تكررت محاولات الإباضيين بعث إمامتهم، مما اقتضى من الإنجليز تشديد قبضتهم على البلاد من جديد . وعندما تولى فيصل بن تركي (١٨٨٨-١٩١٣) خلفاً لأبيه، استطاعت بريطانيا إقناعه بتوقيع اتفاقية جديدة «مانعة» في مارس عام ١٨٩١، تعهد فيها بامتناعه عن التنازل عن أي جزء من أراضي عُمان بأي صورة لأي جهه، دون

موافقة بريطانيا، كما تضمنت توسيع الامتيازات الاقتصادية والقضائية، التي كانت قد حصلت عليها في اتفاقية عام ١٨٣٩، مع ضمان بريطانيا لتوارث الحكم في الأسرة البوسعيدية، ورغم أن الاتفاقية الجديدة لا تنص على بسط الحماية البريطانية على السلطنة، إلا أنها كانت خطوة مؤكدة نحو وضعها تحت الحماية بالفعل.

٢ـ إمارات الساحل العُماني :

شهد الربع الأخيرمن القرن الثامن عشر نمو القواسم وتأسيسهم قوة ملاحية وتجارية هامة، مما أثر على الإنجليز ووكالتهم في بندر عباس، وزادت العلاقات تدهوراً، عندما قامت سفن القواسم بعمليات ضد سفن شركة الهند الشرقية البريطانية،محاولة كسر هيمنتها على التجارة في الخليج، مما اعتبره الإنجليز نوعاً من «القرصنة» بينما كان القواسم يعتبرون ذلك نوعاً من الجهاد المشروع للدفاع عن أرزاقهم في منطقتهم وعلى سواحلهم، وقد تدهورت الأوضاع أكثر، بعد أن قررتبريطانيا حسم الصراع بالقوة العسكرية وأرسلت أول حملة يقودها «سبتون» عام ١٨٠٥ استولت على بندر عباس وقشم، ورغم أن الجانبان وقعا اتفاقية لإيقاف الصراع، إلا أن القواسم ما لبثوا أن عادوا لنشاطهم، لذلك لم تلبث بريطانيا أن أرسلت حملة ثانية يقودها «جون رايت» عام ١٨٠٩ استهدفت تدمير قواعد القواسم بين الرمس وأبوظبي، فضلاً عن ممتلاكتهم في لنجة وقشم وسائر الساحل الشرقي للخليج، وإطلاق سراح الإنجليز الذين كان القواسم قد أسروهم، وكذلك إجبار القواسم على توقيع معاهدة سلام، وبالفعل حققت الحملة جزءاً من أهدافها وهو تدمير قوة القواسم البحرية، لكنها لم تجهز عليهم، ولم ينجح الإنجليز في عقد اتفاقية سلام، أو إقامة قاعدة عسكرية لهم على سواحل القواسم .

وقد تجددت المواجهات خلال الفترة التالية، مما اضطر السلطات البريطانية إلى اتخاذ إجراءات أكثر حزماً وقوة فأرسلت حملة أخرى عام ١٨١٩ يقودها «جرانت كير» لتأديب القواسم وتحطيمهم نهائياً، بعد أن درست قوتهم واستعدت سياسياً ودبلوماسياً لذلك، واستطاعت الحملة الضخمة تدمير رأس الخيمة والاستيلاء على قلعتها، كما قامت بتدمير استحكامات القواسم ودفاعاتهم، وأبقيت قوة إنجليزية في

رأس الخيمة لتتولى تأسيس قاعدة بريطانية فيها، وواصلت الحملة بعد ذلك قصف جزيرة الحمرا وأم القيوين وعجمان والشارقة ودبي، ودمرت استحكاماتها وأحرقت سفنها جميعاً .. وأرغمت بريطانيا شيوخ الساحل، فرادى، على توقيع ما عُرف «بمعاهدات السلام الدائم» عام ١٨٢٠ التي تعهدوا فيها بعدم القيام بعمليات «قرصنة» أو الاتجار في الرقيق، وعدم اعتداء بعضهم على بعض، كما قررت أن تحمل سفنهم علماً مميزاً وتراخيص محددة، على أن تجدد هذه المعاهدات سنوياً، والواقع أنها لم تكن معاهدات بالمعنى المفهوم، وإنما كانت «تعهدات» من جانب الشيوخ أملتها قوة بريطانيا وحدها .

وعندما حدثت بعض المشكلات والمناوشات بين الشيوخ عام ١٨٣٤، جمعهم المقيم البريطاني لتسويتها، وأسفر الاجتماع عن توقيع «هدنة بحرية» عام ١٨٣٥، توقفت بموجبها الاشتباكات وساد الهدوء، وظلت تجدد سنوياً حتى عام ١٨٤٣ عندما تقرر جعلها دائمة ولعشر سنوات (٤٣-١٨٥٣) حيث نصت على توقف الاعتداءات في البحر، وتعويض المعتدى عليهم من جانب الموقعين ومحاسبة المسئولين، وأن يحتكم الجميع للمقيم البريطاني، ثم تحولت المعاهدات إلى هدنة دائمة منذ عام ١٨٥٣ بنصوص لا تختلف في جوهرها عن السابقة وإن كانت أكثر إحكاماً ودقة، المهم أن بريطانيا جعلت من نفسها حكماً وجلاداً في منازعات الشيوخ، وتقاضت ثمن ذلك نفوذاً وهيمنة كبيرين، فاتخذت من المعاهدات وسيلةللضغط على المشيخات، التي صارت «متصالحة» أو «مهادنة» ومن هنا جاءت تسمية الساحل العُماني بالساحل المتصالح أو المهادن، فجعلت بريطانيا تفتش السفن باستمرار باسم محاربة «القرصنة» وتجارتي الرقيق والأسلحة، مما ضيق كثيراً على النشاط التجاري للمشيخات، وأدى إلى تدهور تجارتها وضعفها اقتصادياً .

وكانت السلطات البريطانية في الخليج قد أجرت مسحاً شاملاً للخليج عام ١٨٢٠ رصدت كل أوضاعه وسجلتها في تقارير لخدمة وكلائها وموظفيها، كما شرعت منذ عام ١٨٤٦ في مد خطوط البرق في أجزاء مختلفة من الخليج، وبدأت في التخلي عن سياستها التقليدية، والتدخل في البر والمشكلات الداخلية بين الشيوخ

لإبقاء الأوضاع في صالحها، كما أرسلت وكلاء مقيمين في الخليج يخبرونها في تقاريرهم بكل صغيرة وكبيرة، لكي تبني سياستها على أساس ذلك .

وعندما أرسلت الدولة العثمانية «حملة الإحساء» إلى المنطقة عام ١٨٧١، شعرت بريطانيا بقلق بالغ، خاصة وأن ألمانيا جعلت تخطط للدخول إلى المنطقة من باب صداقتها مع السلطان، ومن خلال مشروعات على رأسها مشروع خط حديد بغداد، كما زادت المنافسات الأوربية بمحاولات روسيا الولوج إلى المنطقة بإنشاء محطات للفحم ومراكز تابعة عن طريق اختراق فارس، وفي نفس الفترة وهي أواخر القرن التاسع عشر، جددت فرنسا، العدو التقليدي لبريطانيا، محاولتها إقامة علاقات سياسية في الخليج، وبدت المصالح البريطانية والسياسية التي أرسيت مهددة بذلك كله، لذلك اتخذت بريطانيا خطوة أخرى تحكم بها قبضتها على المنطقة ولتمنع الشيوخ من الاتصال بالدول الأوربية، أو منحها أية امتيازات في أراضيهم، فوقعت مع شيوخ الساحل العُماني عام ١٨٩٢ ما سمي «بالاتفاقيات المانعة» التي نصت على امتناعهم عن استقبال مندوبين أجانب، أو التنازل عن أي جزء من أراضيهم لأي دولة، وبأي صورة، دون موافقة بريطانيا، وقد رأي بعض المؤرخين أنه، بناء على المشاورات التي سبقت توقيع هذه المعاهدات، فإنها جرت على أساس أن تضمن بريطانيا حماية المشيخات، وإن لم تنص على ذلك في صيغ الاتفاقيات، لأن تنازل الحكام عن سيادتهم الداخلية، يقتضي ضمنياً، أن تتولى بريطانيا حماية بلادهم، ويبدو أن مشاورات المقيم البريطاني مع الحكام، تضمنت وعداً شفوياً بالحماية، وأن بريطانيا لم تشأ أن تلزم نفسها بانص على الحماية صراحة، حتى لا تقيِّد حركتها السياسية في المستقبل، إذا ما تعارضت مصالحها مع حماية تلك المشيخات .

٣ – الكويت :

لقد كانت الدولة العثمانية تعتبر أن الكويت هي أقرب إمارات الخليج بالنسبة لولاية البصرة الخاضعة لها، إلا أن الإنجليز راحوا يدرسون طبيعة تلك العلاقة، ليخرجوا بنتيجة مؤداها أنه لا توجد سيطرة عثمانية حقيقية على الكويت، وأن

المسألة لا تعدو أن تكون تبعية اسمية، أراد بها آل صباح تأمين أنفسهم بالاعتراف بالولاء لدولة الخلافة الإسلامية . وعندما تولى مدحت باشا حكم بغداد عام ١٨٦٩ اقترح علي السلطان جعل الكويت وحدة إدارية تابعة لولاية البصرة، وأن يحمل شيخها لقب «قائمقام عثماني»، وأن يظل الحكم متوارثاً في آل صباح باعتبارهم مستقلين ذاتيا، وعموماً ظلت علاقة الكويت بالدولة العثمانية طيبة طوال معظم القرن التاسع عشر، وبالتحديد حتي وفاة الشيخ عبد اللّه بن صباح عام ١٨٩٢، غير أن انفراد الشيخ مبارك عام ١٨٩٦، أدخل علاقة الكويت بكل من الدولة العثمانية وبريطانيا في مرحلة جديدة .

لقد بدأ مبارك حكمه (١٨٩٦-١٩١٥) بمواجهة عداء الدولة العثمانية له، بعد أن اتهمه باغتصاب السلطة، بعد قتل أخويه محمد وجراح، غير أن الدولة ما لبثت أن قبلت الأمر الواقع واعترفت به شيخاً على الكويت منذ ١٨٩٧، بعد أن أعلن ولاءه وخضوعه للسلطان، فانتهزت الدولة الفرصة وراحت تعمل على تقوية قبضتها على الكويت، بإصدار إجراءات وتنظيمات إدارية وجمركية، لكن مبارك عارض تنفيذها وطلب من الإنجليز حمايته من هذا التدخل، وعندما تمادت الدولة العثمانية في مسلكها، كرر مبارك طلب الحماية، ولكن بريطانيا حسمت هذا التردد عندما رأت حشوداً عثمانية تتجمع في البصرة، تمهيداً لخلع مبارك، كما رأت روسيا تحرض السلطان العثماني ضد مصالحها في المنطقة، ثم رأت محاولات الألمان اختراق الدولة العثمانية من خلال صداقة القيصر مع السلطان، وتوافد الفرنسيين يعرضون خدماتهم على شيخ الكويت، الذي كان مهدداً من جانب ابن الرشيد أمير حائل، بعد أن حرضته الدولة العثمانية على غزو الكويت، وربما وعدته بها، إذا خلصها من حكم مبارك .

لكل الأسباب السابقة، لدى كل من مبارك والإنجليز، وقّع الطرفان معاهدة عام ١٨٩٩، التي نصت على تعهد الشيخ وخلفائه بعدم استقبال أي مندوب أوربي دون موافقة بريطانيا، وكذلك عدم التنازل عن أي قطعة من أراضي الكويت، بكافة أشكال التنازل، لدولة أخرى دون موافقة بريطانيا، وضمنت المعاهدة قيام بريطانيا بحماية مصالح الكويت في الخارج، مع احتفاظ الإمارة باستقلالها التام في شئونها الداخلية، كما وافق مبارك على إقامة مرسى للأسطول البريطاني على سواحل

الكويت، واستقبال وكيل سياسي بريطاني في بلاده، ووافقت بريطانيا أن تمنحه راتباً سنوياً من خزانة بوشهر، وتساهلت معه في استيراد السلاح ليدافع عن نفسه، وطلبت أن تكون هذه المعاهدة سرية .ورغم إجحاف المعاهدة بحقوق الكويت، إلا أن حاكمها كان في حاجة إليها لحمايته من التدخلات العثمانية، ومن خصومه في الجزير العربية، ورغم أنها لم تتضمن نصاً صريحا بحماية بريطانيا للكويت، إلا أن ذلك كان مفهوماً بشكل ضمني، وبوعود شفوية من الجانب المقيم السياسي البريطاني . وقد تأكد ذلك عملياً عندما علمت الدولة العثمانية بأمر المعاهدة . زبدأت تمارس ضغوطاً ومحاولات تدخل جديدة في شئون الكويت، حيث تصدت لها بريطانيا بالقوة أحياناً وبالدبلوماسية أحياناً أخرى، وفي عام ١٩٠٤ استقبلت الكويت أول وكيل سياسي بريطاني، مما أثار احتجاج الدولة العثمانية، واعتبرته خرقاً لاتفاق الدولتين على إبقاء الوضع القائم في الكويت على ما هو عليه . ومع ذلك ستشهد السنوات التالية حتى عام ١٩١٣، حصول بريطانيا على مزيد من التعهدات من جانب مبارك، أكدت بها معاهدة عام ١٨٩٩، فضلاً عن قيود أخرى، سهلت لها التدخل في شئون الكويت وإحكام قبضتها عليها، ومنحت الشيخ تأميناً لسلامة إمارته من ناحية الساحل، وعندما قامت الحرب الأولى، وقفت الطويت إلي جانب بريطانيا، ضد الدولة العثمانية، بعد أن أعلنت بريطانيا أن الكويت بلد مستقل تحت الحماية البريطانية، التي لم يقدر للكويت أن تتخلص منها وتستقل إلا عام ١٩٦١ .

٤ – البحرين :

يرجع اهتمام بريطانيا بالبحرين وارتباطها بشئونها إلى عام ١٨٠٥ عندما طلب حكامها معونة بحرية بريطانية لمساعدتهم على مقاومة ضغوط السعوديين والقواسم عليهم، ورغم أن بريطانيا لم تستجب آنئذ لعدم توافق ذلك مع مصالحها، فإنها بدأت تشعر بالقلق إلى أن نجحت الدولة العثمانية في القضاء على الدولة السعودية (١٨١٨) مما أراح الإنجليز، كما نجحوا هم – الإنجليز – في تدمير قوة القواسم (١٨١٩)، وربط ساحل عُمان بمعاهدات السلام البحري (١٨٢٠)، عندئذ سارع حاكما البحرين – سلمان وعبد الله بن أحمد آل خليفة – بالتوقيع على هذه المعاهدة،

حيث أحسا بأن ثمة مؤامرات عُمانية وفارسية تحاك حول البحرين، كما هددتهما بريطانيا باتخاذ نفس التدابير التي اتخذتها مع القواسم، وعموماً كانت هذه المعاهدة أول معاهدة بين بريطانيا والبحرين، وقد نصت كما هو معروف، على صيانة السلام في البحر والامتناع عن عمليات «القرصنة» وتجارة الرقيق..الخ .

وعندما حاولت فارس غزو البحرين تصدت بريطانيا لذلك عام ١٨٢٢، وقد تجددت الأطماع الفارسية مرة أخرى عندما استولى الشيخ «محمد بن خليفة» على السلطة من عم أبيه الشيخ عبد الله بن أحمد، الذي لجأ إلى فارس وطلب معاونتها، عندئذ هددت بريطانيا فارس مرة أخرى وأكدت علاقتها بالبحرينبتوقيع معاهدة جديدةلحظر تجارة الرقيق عام ١٨٤٧ .. وكان الأمير «فيصل بن تركي» يرى أن لبلادة حقوقاً على البحرين، ويتذرع في مطالبته بها، بأن حكامها كانوا يدفعون زكاة سنوية للدولة السعودية في عهد أسلافه، غير أن بريطانيا ردت بأن ذلك لم يكن يعني خضوعها لهم . وعندما لجأ أبناء الشيخ عبد الله بن أحمد آل خليفة إلى الأمير فيصل طالبين مساعدته في استرداد الحكم، سارع الشيخ محمد بن خليفة بالإ ستنجاد بالمقيم السياسي البريطاني، لكن هذا وعده بالمساعدة، وحثه على دفع الزكاة للسعوديين، على أن يعمل في نفس الوقت على الاستعداد للمقاومة . وعندما أرسل فيصل حملة عسكرية عام ١٨٥٢، برفقتها أبناء عبد الله، على رأسهم ابنه محمد، وقفت بريطانيا إلى جانب الحاكم وتصدت لها، ثم تكررت المحاولة عام ١٨٥٤، فتصدت لها بريطانيا أيضاً، وحذرت فيصل بأنها لن تسمح بأي تدخل في شئون البحرين، وعندما ماتنع محمد بن خليفة عن دفع الزكاة للسعوديين، وعادت الخلافات من جديد، وقام محمد بن عبد الله وبدعم سعودي، بهجوم جديد على الذامة من البحر عام ١٨٥٩، ردت بريطانيا بتدمير الدمام وتحذير فيصل من الإخلال بالسلام .

وعندما قام محمد بن خليفة عام ١٨٦١ بحملات انتقامية على سواحل الإحساء، كما قام بطرد كثير من الهنود الذين يحملون الرعوية البريطانية من البحرين، حينئذ تدخلت السلطات البريطانية لردعة، وهددته فلم يرتدع، عندئذ تقدمت السفن البريطانية وحاصرت «المحرق» واحتجزت سفينتين للشيخ ممل لضطره إلى قبول التوقيع على معاهدة عام ١٨٦١ التي ورد بها أن البحرين مشيخة مستقلة، وأن

حاكمها يعترف بالمعاهدات التي سبق توقيعها مع بريطانيا، وأنه يُقرّ بعدم القيام بعمليات عدوانية أو «قرصنة» في البحر، وأن يحتكم إلى المقيم عندما يتعرض لأي عدوان، وأن يقبل حكمه، كما تعهد المقيم باتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المعتدين، وقد نصت المعاهدة كذلك على منح الرعايا البريطانية حرية الإقامة والتجارة في البحرين، مع منح بريطانيا امتيازات الدولة الأكثر رعاية، فضلاً عن بعض الامتيازات القضائية .

تجاهل محمد بن خليفة المعاهدة السابقة بعد سنوات، وشن هجوماً على قطر عام ١٨٦٧ لفرض نفوذه وسيطرته عليها، فاعتبرت بريطانيا ذلك خرقاً للمعاهدة وتحدياً لهيبتها، فتقدم المقيم بالأسطول البريطاني وقصف سواحل البحرين، وعندما هرب محمد بن خليفة، اعتبر المقيم البريطاني ذلك تنازلاً عن الحكم، فعين أخاه علياً حاكماً، وفرض غرامة مالية على البحرين، كما وقّع مع الشيخ محمد بن ثاني اتفاقية أخرى عام ١٨٦٨ باعتباره حاكماً لقطر، دخل بها في نطاق معاهدات السلام البحري. غير أن محمد بن خليفة ما لبث أن قام بمحاولة لغزو البحرين عام ١٨٦٩، ورغم نجاحه في هزيمة جيش أخيه علي – الذي قُتِلَ في المعركة – إلا أن الحكم لم يستقر له، حيث قام أبناء عبد اللّه بالقبض عليه وسجنه، وتسليم الحكم لأخيهم الشيخ محمد بن عبد اللّه، لكن السلطات البريطانية تدخلت وحاصرت البحرين بأسطولها وقبضت على محمد بن عبد اللّه، وأخذته مع محمد بن خليفة – بعد أن أخرجته من سجنه – أسيران إلى بومباي، ونصبت الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكماً، ووقفت تدعم حكمه الذي استمر لنيف وستين عاماً (١٨٦٩-١٩٣٢) .

وعندما تعرضت البحرين لمتاعب ومحاولات غزو، من جانب منافسب الشيخ من أبناء عمومته، الذين لقوا دعماً من حاكم قطر ومن العثمانيين، رأت السلطات البريطانية ضرورة إعلان الحماية على البحرين، فوقعت مع الشيخ عيسى بن علي اتفاقية جديدة عام ١٨٨٠، تعهد فيها بألا يتفاوض أو يعقد اتفاقيات مع أحد، أو يمنح أية امتيازات بتأسيس قنصليات، أو إنشاء مستودعات لدولة ما، دون موافقة بريطانيا .. ولما اشتد التنافس الدولي حول الخليج في أواخر القرن التاسع عشر، رأت بريطانيا ضرورة توقيع شيخ البحرين على اتفاقية جديدة في مارس ١٨٩٢،

تضمنت مزيداً من القيود على الشيخ، حالت بينه وبين الاتصال بأي دولة أو مندوبين عنها، أو التنازل عن أي أراضٍ في بلاده لأي دولة، دون موافقة بريطانيا، وبهذه الاتفاقية «الناعة» أمسكت بريطانيا بكل شئون البحرين داخلياً وخارجياً، واتبعت ذلك بتأسيس أول وكالة لها في البحرين عام ١٨٩٣، حيث صار الوكيل السياسي البريطاني بمثابة الحاكم الفعلي للبحرين .

٥ – قطر

لقد تأخر اهتمام بريطانيا بقطر عن غيرها من إمارات الخليج العربي، ذلك أنها لم تكن قد برزت ككيان سياسي مستقل حتى أواسط القرن التاسع عشر، فقد تدخلت بريطانيا في شئون قطر بشكل واضح منذ بدأ الهجوم المشترك عليها من جانب البحرين وأبوظبي عام ١٨٦٧، ذلك الهجوم الذي اعتبرته بريطانيا خرقاً لمعاهدات السلام البحري، وتدخلت بالقوة لعقابهما، ثم وقعّت مع الشيخ محمد بن ثاني أول اتفاقية بريطانية – قطرية في سبتمبر عام ١٨٦٨، باعتبار أن قطر صارت إمارة مستقلة، وغير خاضعة لنفوذ جيرانها، وأن بريطانيا صارت ضامنة لهذا الاستقلال

وعندما جاءت إلى قطر حامية عسكرية عثمانية، في يوليو عام ١٨٧١، ضمن خطة الدولة التي سيطرت بموجبها على الإحساء، واعتبرت قطر من توابعها، رحب الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني بالحامية وعلّق الراية العثمانية على قصره، عندئذ احتجت بريطانيا على والده الحاكم، وبدأت تشعر بقلق بالغ من الوجود العثماني . وصممت خلال السنوات التالية على تحجيم هذا الوجود، وترتب على التنافس البريطاني – العثماني حول قطر، إثارة مشكلة «العديد» التي أبدت فيها بريطانيا أبوظبي في ادعاءاتها، حتى تمنع امتداد النفوذ العثماني إلى مشيخات ساحل عُمان . وكذلك أثيرت مشكلة «الزبارة» التي تصدت فيها السلطات البريطانية لمحاولات العثمانيين إعمارها وبناء مينائها، فقد اعتبر الإنجليز أن ذلك سيكون نقطة ارتكاز معادية لنفوذهم في البحرين، وتشددت بريطانيا في ذلك حتى أنها قصفت الزبارة عامي ١٨٧٥ و ١٨٧٨ .

ومع تدهور علاقات جاسم آل ثاني بالعثمانيين لتدخلهم في شئون قطر وسلبه سلطاته، ومع تنازله عن لقبه كقائمقام عن الدولة في حكم قطر، الذي كانت الدولة قد منحته له، طلب من الإنجليز حمايته لكنهم لم يستجيبوا له، متشككين في نواياه، وباتخاذ العثمانيين مزيداً من الإجراءات التي تستهدف إحكام قبضتهم على قطر عامي (٨٩-١٨٩١) تدهورت العلاقات بينهم وبين جاسم، ووصلت الأمور إلى حد الصدام المسلح في معركة «الوجبة» عام ١٨٩٣ والتي لقى فيها الجنود العثمانيون هزيمة مخزية، وحاولت السلطات البريطانية التوسط لتسوية الأزمة،لكن الدولة العثمانية رفضت وساطتها، وطلب جاسم من الإنجليز تجديد اتفاقية عام ١٨٦٨، أو عقد اتفاقية جديدة معه على غرار الاتفاقيات المانعة التي وقعت مع شيوخ ساحل عُمان، ورغم عدم استجابة الإنجليز له، إلا أنهم كانوا مصممين على حماية قطر إذا ما تدخل العثمانيون مرة أخرى، وكان رأيهم عام ١٨٩٣ أنه مع بقاء اعترافهم بسيادة اسمية للعثمانيين، إلا أنهم سيقفون بحزم ضد محاولة توسيع هذه السيادة، وشفعت بريطانيا ذلك بتزايد تدريبات أسطولها قبالة الساحل القطري، غير أن الدولة العثمانية سوّت المسألة مع الشيخ جاسم مباشرة، حتى لا تتاح للإنجليز فرصة التدخل، وكانت الدولة تأمل في استمالة جاسم من جديد لاستعادة مكانتها في قطر بشكل سلمي .

وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر انتهاءً لنفوذ الدولة العثمانية، حتى لقد وجد حاكم قطر نفسه وحيداً في مواجهة الإنجليز، لذلك كرر طلبه الارتباط بهم باتفاقية جديدة مثل بقية حكام الخليج، ورغم عزوف بريطانيا عن الاستجابة له، إلا أن علاقتها بقطر تحسنت خلال الفترة التالية، وبانتهاء التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية في الخليج، بتوقيع اتفاق عام ١٩١٣، الذي أقرت فيه الدولة تنازلها عن حقوق السيادة على قطر، وبقيام الحرب العالمية الأولى، أسرعت السفن البريطانية بإجلاء الحامية العسكرية العثمانية عن الدوحة، كما ألزمت عبد العزيز بن سعود بالنص في معاهدة «دارين» على عدم التدخل في شئون قطر، وبدا واضحاً أن بريطانيا تمارس حماية فعلية على قطر، قبل أن ترتبط معها

بمعاهدة حماية رسمية، تلك التي وقعتها معها عام ١٩١٦، لتدخل قطر في إطارها، ولتظل هكذا، حتى انتهاء الحماية وحصولها على استقلالها عام ١٩٧١.

obeikandl.com

ثالثاً: الاستعمار الأوروبي ودول المغرب العربي

(أ) الجزائر والاحتلال الفرنسي

يرتبط الاستعمار الفرنسي للجزائر بالصراع الدولي للسيطرة على البحر المتوسط، ذلك الصراع الذي تورطت فيه الدول الأوروبية الكبرى على وجه الخصوص، فالمسألة أكبر من مجرد الثأر لإهانة لحقت بالقنصل الفرنسي في الجزائر، صحيح أن الإهانة حدثت عام ١٨٢٧ عندما ضاق «الداي حسين» بماطلة الحكومة الفرنسية في تسديد ديونها المستحقة نتيجة تصدير قمح جزائري لسنوات طويلة، وردت فرنسا بطلب تعويض عن الأضرار التي لحقت بسفنها أثناء اشتباكات لها مع سفن جزائرية، وقد أثار القنصل الداي بحديثه ، ومماطلة بلاده، فوجه إليه الداي ضربات بمروحة كانت في يده وطرده، مما اعتبره الفرنسيون إهانة لحقت بكرامة بلدهم.. وكانت فرنسا تخطط لغزو الجزائر، سواء حدثت الإهانة أم لا، وإن اتخذت ذريعة للاحتلا، أما الأسباب الجوهرية فتكمن في رغبة فرنسا في إقامة قاعدة استعمارية في شمال إفريقيا، تتيح للأسطول الفرنسي قدرة على السيطرة على البحر المتوسط، فضلاً عن توجيه أنظار الفرنسيين إلى الخارج بعيداً عن مشاكلهم في الداخل مما سيقوي الملكية، بالإضافة إلي الموارد الاقتصادية التي ستتدفق على فرنسا، خاصة الغلال التي ستحتاجها، كما سوف تظهر الحملة فرنسا مدافعة عن البابوية ضد العالم الإسلامي، وقد تذرعت فرنسا كذلك بمحاربة «القرصنة» التي كانت منتشرة في البحر المتوسط، ويتخذ أربابها من سواحل الجزائر وغيرها مركزاً لهم، بينما القراصنة كانوا يعتبرون نشاطهم نوعاً من الجهاد ضد أعدائهم، ومورداً من موارد خزانة بلادهم.

بدأت فرنسا بتقديم إنذار يتضمن مطالب مجحفة من الداي، شملت ضمانات وتعويضات وتنازلات، وكان ذلك مشفوعاً بحملة بحرية حاصرت سواحل الجزائر فترة طويلة (٢٧-١٨٣٠) دون عمل حاسم بسبب الانقلابات السياسية في فرنسا ذاتها، وأخيراً سيرت حملة الغزو في مايو عام ١٩٣٠ وحددت هدفها في الانتقام

لشرفها، ووضع حد لعمليات القرصنة.. وتقدمت الحملة ونزلت إلى سواحل الجزائر، التي لم يحصنها الداي بشكل جدي، واحتلت مناطق فتحت الطريق أمام الجزائر العاصمة، التي دخلتها القوات الفرنسية. بعد محاولة فاشلة من الداي للصلح وتوسيط القنصل البريطاني، ودخل الفرنسيون مدينة الجزائر، بعد أن غادرها الداي، فنزعوا سلاح الانكشارية وأبعدوهم إلى الدولة العثمانية، لينتهي بذلك أي أثر للوجود العثماني بالجزائر، ومن الجزائر توجهت القوات الفرنسية لاحتلال المرسى الكبير ووهران وعنابة، لكنها اضطرت إلى إخلاء المدينتين الأخيرتين بعد مقاومة عنيفة، وكان موقف بريطانيا متخاذلاً، حيث ألزمتها ظروف العلاقات مع فرنسا آنئذ، بالتخفيف من معارضتها لها.

ووسط هذه الأحداث ولدت روح المقاومة الوطنية، حين عقد أهل الحل والعقد والاشراف البيعة في غربي الجزائر للأمير عبد القادر – ابن الشريف محيي الدين شيخ الطريقة القادرية – حيث بويع بالإمارة من جانب القبائل عام ١٨٣٢. واتخذ من مدينة «المعسكر» عاصمة له، وليقود حركة المقاومة الوطنية حتى عام ١٨٤٧.. وقبل أن يواجه الاحتلال الفرنسي نظم شئون الإمارة وأخضع المناوئين له وبدأ عملياته بالاستيلاء على تلمسان واستطاع أن يحاصر الفرنسيين في وهران ومستغانم وأرزيو، وأرغمهم بذلك على عقد صُلح مؤقت عام ١٨٣٤، وقد أتاح له هذا الصلح مدّ سلطته إلى كثير من المناطق الوسطى وغرب الجزائر وأكسبه الكثير من القبائل والأنصار، خاصة وقد اعترفت فرنسا به.. ثم استؤنفت المعارك، واستطاع الأمير إحراز نصر جديد في معركة «المقطع» عام ١٨٣٦ مما أحرج فرنسا فأرسلت تعزيزات جديدة حطمت عاصمة الأمير واحتلت تلمسان، وعندما تقدمت إلى قسنطينة تكبدت خسائر فادحة أرغمتها على التراجع، حيث استبسلت المقاومة الوطنية في الدفاع عنها، واضطرت فرنسا إلى توقيع صُلح جديد «صلح تافنا» عام ١٨٣٧ اعترفت فيه بسلطة الأمير على ما تحت يده، وعلى تافنا وتلمسان وتيطري. وقد خرقت القوات الفرنسية هذا الصلح بتجريدها حملة قوية استولت بها على قسنطينة في نفس العام.

وخلال فترة الصلح، بينما كان الأمير عبد القادر يعيد تنظيم وتسليح جيشه، طلب إليه القائد الفرنسي إعادة النظر في شروط الصلح لحدوث خلاف حول بعض شروطه، فتصدى المير لذلك بقوة، فعينت فرنسا حاكماً عاماً جديداً للجزائر عام ١٨٤٠ ومنحته إمكانيات وصلاحيات، مكنته من الاستيلاء على معقل الأمير (مدينة المعسكر) والاستيلاء على تلمسان ومستغانم وعلى أهم مناطق وهران، كما ضيق الخناق على الأمير الذي انتقل إلى الصحراء، بعد أن فقد خيرة قواده وعتاده، ثم ما لبث أن انتقل إلى المغرب، لتتخذ فرنسا من لجوئه إليها ذريعة للتدخل وتحقيق أطماعها هناك، فاخترقت القوات الفرنسية حدود المغرب الأقصى، ولم تنته الأزمة إلا بتوقيع معاهدة مع السلطان المغربي عام ١٨٤٤ تعهد فيها بعدم معاونته للأمير، الذي فقد بذلك مساعدة جيرانه المغاربة، ورغم أنه كافح ببسالة ومرارة، واستطاع إحراز بعض الانتصارات على القوات الفرنسية عامي ١٨٤٦،١٨٤٥، إلا أن حصار القوات الفرنسية له أجبره على الاستسلام عام ١٨٤٧، لتستقر أقدام الفرنسيين في مدن الجزائر الرئيسية، ولتنطوي صفحة مقاومة وطنية، ستتلوها صفحة هامة سجلتها جبهة التحرير الوطني حتى استقلت الجزائر في يونيو ١٩٦٢[١١].

(ب) الحماية الفرنسية على تونس

نتيجة للامتيازات الاجنبية التي منحها بايات تونس، بدأ الأوروبيون يتدفقون على البلاد في أواسط القرن التاسع عشر، وبدأت فرنسا بالذات تمارس ضغوطاً وتدخلات في شئون تونس الداخلية، خاصة في عهد الباي «محمد الصادق» (١٨٥٩-١٨٨١) مستفيدة من الإصلاح الدستوري الذي منح الأجانب حقوقاً متساوية مع المواطنين، وفي ظل جشع الحكومة التونسية وفسادها، بدأت عمليات الاستدانة من بيوت المال الأوروبية، ومع عدم وجود خطط لوقف التدهور العان في شتى ميادين الإنتاج، ولجوء الحكومة إلى مزيد من الضرائب، تفجرت ثورات شعبية ضدها تزعمها (علي بن غذاهم) لكن الحكومة استطاعت القضاء عليها عام ١٨٦٧.. وبشكل عام أصبح إيراد تونس لا يكفي نفقات الإدارة أو فوائد الديون، وعالجت الحكومة الأزمة بمزيد من الاستدانة، وتحركت الدول الدائنة لحفظ حقوق

مواطنيها، وبذات محاولات فاشلة لحل الأزمة المالية، كما حكيت المؤامرات ضد رئيس الوزراء المصلح (خير الدين باشا) الذي حاول تطبيق برنامج وطني وإصلاحي لإنقاذ البلاد (٧٤-١٨٧٧) حتى أعفي من منصبه.

وكانت فرنسا تفتح عيونها جيداً على الأوضاع في تونس، وتسعى جاهدة لإبعاد أي قوى أوروبية تستهدف التدخل في شئون تونس، واستطاع قنصلها أن يحصل لبلاده على امتياز إنشاء خط حديدي من تونس غلى حدود الجزائر، مما سوف يسهل على فرنسا نقل المؤن والجنود من الجزائر إلى تونس، وسيتيح لفرنسا بسط نفوذ أكبر، وهو ما حدث بالفعل خلال أواخر السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث أصبح لفرنسا القسط الأكبر من ديون تونس، ومن ثم بدأت تتدخل في ماليتها بسبب ذلك، كما أصبحت تمتلك خطوط البرق، فضلاً عن السكك الحديدية، كذلك استطاعت صرف نظر إيطاليا عن التدخل في شئون تونس، وأشارت عليها بطرابلس عوضاً عن ذلك.. وبدأت فرنسا تمهد لخطوتها التالية بإثارة المشاكل مع قبائل الحدود مع الجزائر، ونظرت إلى هذه القبائل باعتبارها شقت عصا الطاعة على الباي، واتهمتها بمهاجمة حدود الجزائر وتكبيد الفرنسيين هناك خسائر فادحة.

ثم تقدمت إلى الباي بمشروع معاهدة حماية على تونس عام ١٨٧٩ لكنه رفض توقيعة، فهددت بإرسال أسطولها إلى سواحل تونس، واستغلت بعض المشكلات التي أثيرت على الحدود مع الجزائر، وعبرت القوات الفرنسية إلى تونس في إبريل ١٨٨١ بحجة تأديب هذه القبائل، ثم تدفقت قوات فرنسية أخرى من البحر قادمة من فرنسا ونزلت في بنزرت، واتجهت صوب العاصمة، وأرغم القنصل الفرنسي الباي على التوقيع على المعاهدة بعد إنذاره مهدداً إياه بعزله، فرضخ الباي محمد الصادق ووقع معاهدة الحماية في مايو ١٨٨١. وقد سلبت هذه المعاهدة تونس كل مقومات الدولة المستقلة، حيث أعطت القوات الفرنسية حق احتلال المراكز التي تراها، كما تكفلت بحماية الباي وأسرته، أما المصالح الخارجية لتونس فيتولاها ممثلو فرنسا في البلاد الأجنبية.. وفي عهد الباي علي، الذي خلف الصادق، تأكدت المعاهدة بأخرى وقعها في أكتوبر ١٨٨٢ (معاهدة المرسى)، حيث كرست سلطات فرنسا ونفوذها، وصارت تتولى الإشراف على ميزانية تونس، بما فيها مسألة الديون،

واتسعت اختصاصات المقيم الفرنسي، الذي منحته المعاهدة الجديدة صلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة(١٢).

ومع ازدياد الضغط الفرنسي بدأت تتواد حركة مقاومة وطنية، وظهرت دعوات للكفاح المسلح لمقاومة الوجود الفرنسي، والباي الخاضع، وتحركت القبائل خاصة في جنوب تونس، وصفاقس والقيروان، حيث صارت مراكز للمقاومة، وردت السلطات الفرنسية بالعنف والقسوة، مما أجبر المقاومة على الانسحاب إلى طرابلس، ومع ذلك لم تنطفئ جذوة المقاومة خلال المراحل التالية من تاريخ تونس، حتى اضطرت فرنسا إلى منحها حكماً ذاتياً عام ١٩٥٥، كان مقدمة للاستقلال التام في مايو عام ١٩٥٦.

(ج) الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى

اصطدم الفرنسيون بالمغرب عسكرياً بسبب إيوائه للأمير عبد القادر الجزائري عام ١٨٤٤، وكادوا أن يتوغلوا في أراضيه بعد هزيمة جيش السلطان «مولاي عبد الرحمن» لولا تحذير بريطانيا، وانتهت المشكلة، بتوقيع اتفاقية طنجة، واتبعت فرنسا بعد ذلك سياسة الإبقاء على الوضع القائم مؤقتاً، لكن هذه السياسة لم تعد تصلح مع بداية القرن العشرين، خاصة بعد تدهور أوضاع المغرب سياسياً واقتصادياً، واضطرار السلطان إلى الاستدانة من الدول الأوروبية، وما لبثت فرنسا أن مهدت لتحقيق طموحاتها واطماعها التوسعية في المغرب الأقصى، بعقد اتفاقيات مع الدول الأوروبية تتيح لها حرية الحركة السياسية، من خلال صفقات استعمارية، مع إيطاليا (١٩٠٢) وبريطانيا (١٩٠٤) ثم مع أسبانيا في نفس العام، ورغم محاولة ألمانيا صيانة استقلال المغرب، حرصاً على أن لا تنفرد فرنسا به، وذلك في مؤتمر الجزيرة عام ١٩٠٦ الذي وافقت فيه الدول الأوروبية – ومن بينها فرنسا – على ذلك، إلا أن فرنسا ظلت تتحين الفرص للسيطرة على المغرب، فانتهز الفرنسيون حدوث بعض المتاعب والمشاكل مع بعض الرعايا الفرنسيين العاملين في المغرب وقصفوا الدار البيضاء واحتلوها عام ١٩٠٧، ولم تكتف القوات الفرنسية بذلك، بل احتلت مساحات واسعة من شرق المغرب وغربه، واستطاعت التسلل إلى فاس

واحتلالها عام ١٩١١، وراحت فرنسا تضع صيغة معاهدة حماية ليوقعها السلطان المغربي «مولاي عبد الحفيظ» ثم قدمتها إليه للتوقيع عليها تحت تهديد جيوشها، فأرغم على ذلك في مارس عام ١٩١٢.

وكان مضمون المعاهدة يسلب السلطان صلاحيته الإدارية والاقتصادية والمالية والعسكرية، فضلاً عن منح القوات الفرنسية حق احتلال المناطق التي تراها ضرورية لأمن النظام، كما تولى المقيم السياسي الفرنسي إدارة علاقات المغرب الخارجية أيضاً.. ولما كانت لأسبانيا أطماع في المغرب، لذلك كان على فرنسا أن تتفاهم معها، وانتهى الأمر إلى توقيع «اتفاق مدريد» (نوفمبر ١٩١٢) الذي اعترفت فيه فرنسا بنفوذ أسبانيا في شمال المغرب، على أن تظل السيادة المدنية والدينية لسلطان المغرب، ينوب عنه مندوب يُسمى «الخليفة» يشكل حكومة مغربية على غرار حكومة السلطان، إلا في الشئون الخارجية التي يتولاها المندوب السامي الأسباني، وصارت منطقة النفوذ الأسبانية تنقسم إلى قسمين أولهما يضم «سبتة ومليلة وإفني» وهي المناطق التي كانت أسبانيا تحتلها وتعتبرها أراض أسبانية، وثانيهما المنطقة التي منحتها إليها (من الباطن) المعاهدة الفرنسية – المغربية، أما منطقة الحماية الفرنسية فهي المنطقة السلطانية، وسعت كلتا الدولتين لتثبيت أقدامها في المغرب بشتى الوسائل.

وبدأت المقاومة المغربية تنظم صفوفها وتشعل الثورات، فبدأت الثورة في فاس في إبريل عام ١٩١٢ لكن القوات الفرنسية أخمدتها بقسوة، وأعقبتها ثورة في الجنوب قام بها البربر في أغسطس ١٩١٢ الذين استطاعوا الاستيلاء على مراكش وأغادير، ولكن القوات الفرنسية استطاعت التصدي لذلك واستعادة مراكش في سبتمبر عام ١٩١٣، وتوالت المواجهات والانتفاضات في أماكن كثيرة، ورغم مقدرة فرنسا العسكرية، إلا أنها تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والعتاد.. أما في القسم الأسباني فقد برزت شخصيات وطنية قادت عمليات الكفاح منهم (أحمد ريسولي) الذي بلغ درجة من القوة جعلت أسبانيا – بعد هزيمة قواتها أمامه – أن تطوق منطقة (جبالا) كلها عام ١٩١٩ للقضاء عليه نهائياً، وفي هذه الثناء برز الأمير محمد عبد الكريم الخطابي الذي برز يقود حركة المقاومة ضد الأسبان لفترة طويلة، واستطاع هزيمتهم في معركة (أنوال) عام ١٩٢١، التي فتحت الطريق إلى

مليلة، غير أنه لم يتخذ قراراً مهماً باقتحام المدينة، مؤثراً تحقيق تسوية مع الأسبان تحرر الريف، وتعطيهم بعض المزايا الاقتصادية دون مزيد من الدماء، وشرع ينظم الجيش والإدارة في المنطقة الريفية «باعتبارها دولة مستقلة» واتخذ لها علماً ولقب نفسه «بأمير الريف» وساوم السبان على أسراهم بأموال اشترى بها أسلحة ومعدات اتصال حديثة. وصار الحاكم القوي للريف من أبواب مليلة حتى حدود منطقة الحماية الفرنسية، مما اقلق الفرنسيين وجعلهم يعاونون الأسبان.

ولم يلبث الأمير أن تورط في الصراع مع فرنسا، انتصاراً لقبيلة بني زروال، التي استنجدت به ضد الفرنسيين عام ١٩٢٤، فأعطى لهم بذلك مبرراً لمهاجمته، وعرض انتصاراته السابقة للخطر حين هاجم القوات الفرنسية عام ١٩٢٥ في أكثر من موقع واستولى على الكثير من مراكزها، ولم تلبث فرنسا أن أرسلت تعزيزات ضخمة بقيادة المارشال بيتان، الذي نسق مع القوات الأسبانية، ليحسم الموقف، بينما أصبح على الأمير أن يحارب في جبهتين في وقت واحد، ونجحت القوات الفرنسية والأسبانية بحرياً وجوياً في الاستيلاء على المراكز الاستراتيجية، حتى تمكنت من إسقاط عاصمة الأمير (أجادير) واستطاعت تضييق الخناق على قواته، حتى أجبرته على الاستسلام في مايو ١٩٢٣، وانهارت المقاومة في الريف وتشتت القبائل بعد نفي زعيمها، وبدأت الحركة الوطنية المغربية تتجه نحو العمل السياسي والحزبي منذ ذلك، فتألفت كتلة العمل الوطني، والحزب الوطني، ثم حزب الاستقلال وكلها ناضلت للحصول على الاستقلال وتحقيق وحدة المغرب، ولعب الملك محمد الخامس دوراً هاماً في تأييد الحركة الوطنية، حتى حصل المغرب على استقلاله عام ١٩٥٦، بإلغاء معاهداته السابقة مع فرنسا وأسبانيا[١٣].

(د) ليبيا بين الحركة السنوسية والاحتلال الإيطالي

شهدت ليبيا في أواسط القرن التاسع عشر حركة غصلاحية دينية، ذات طابع سلفي، على قدر كبير من الأهمية، هي الحركة السنوسية التي تنتسب إلى مؤسسها «محمد إدريس بن علي السنوسي (١٧٨٧-١٨٥٩)»، ويربط المؤرخون بينها وبين الحركة السلفية «الوهابية» في الجزيرة العربية، والتي سبقتها، وكذلك الحركة

المهدية في السودان، والتي جاءت بعدها، على اعتبار أنها جميعاً تمثل دعوات إصلاحية ذات طابع سلفي، ثم لعبت دوراً سياسياً، بل ووطنياً نضالياً، مستلهمة الفكر الإسلامي في ينابيعه الأصلية، الممثلة في القرآن الكريم والسُنّة، وكذلك النظام الإسلامي في بساطته الأولى وروحه الجهادية.

لقد كان السنوسي الكبير «المؤسس» عالماً وفقيهاً، نشأ في الجزائر وتلقى علومه الأولى ودرس التصرف فيها، ثم انتقل إلى فاس حيث درس الشريعة في مدرسة القرويين لبضع سنوات رحل بعها إلى القاهرة عام ١٨٢٣ حيث تابع دراسة الفقه المالكي، وهناك انتقد بعض أساليب التعليم ودعا إلى فتح باب الاجتهاد، مما جر عليه عداء بعض الشيوخ الذين ضيّقوا عليه، فرحل إلى الحجاز عام ١٨٢٤ وهناك تتلمذ على أساتذه الشيخ أحمد الفاسي الذي كان من دعاة فتح باب الاجتهاد في تفسير الشريعة، والاحتكام غلى أصول الإسلام الأولى، وهي القرآن والسُنّة، وكان ناقداً لدعاة التقليد، وقد وصفت طريقته بأنها طريقة وسطى بين السلفية «الوهابية» المتشددة، وبين الصوفية التقليدية، وعموماً تعددت رحلات الشيخ السنوسي، فزار بلاد شمال إفريقيا والشام واليمن، ودرس أحوال العالم الإسلامي، وزادت رحلاته من خبرته وثقافته.

وفي عام ١٨٣٧ قرر العودة والاستقرار في بلده (الجزائر) ليبث دعوته ويحولها إلى نشاط عملي، غير أنه عَلِمَ أن السلطات الفرنسية هناك تترصده، فعاد غلى طرابلس، لكنه لم يلبث أن غادرها لعدم ارتياحه «للعلماء الحضريين» وصار ينشد مكاناً بعيداً عن الإدارة العثمانية، وكان لا يثق بالدولة العثمانية ويرى أنها عجزت عن حماية وطنه وأنها غير جديرة بقيادة المسلمين أو بالخلافة، التي يجب أن تكون في قريش، بل كان يرى في نفسه، باعتباره سليلاً للبيت النبوي الشريف، وعالماً دينياً، أهلاً لخلافة العالم الإسلامي، المهم أنه اتجه برحلِهِ نحو برقة، اقليم الشرقي لولاية طرابلس الغرب، وبالتحديد إلى دواخلها، حيث كانت تحكمها قبائل تكاد تكون مستقلة عن ادارة العثمانية، ولموقعها الممتاز بين طرق القوافل، ولأن الناس هناك يشكلون بيئة بكر لنشر دعوته، لجهلهم بتعاليم الدين الصحيح، ولحماستهم وقدرتهم على التضحية، وهو ما تحتاجه الدعوة في مراحلها الأولى،

وفي قلب هذه البيئة الصحراوية النائية حيث «الجبل الأخضر» بنى مع أتباعه أول مسجد وزاوية عام ١٨٤٢ ليبدأ دعوته وحركته الإصلاحية.

لقد تمثلت أهم مبادئ الدعوة في العودة إلى الإسلام في بساطته الأولى ونقائه أيام الرسول ﷺ والخلفاء والسلف الصالح، والاعتماد على القرآن والسُنّة كمصدرين للشريعة، وفتح باب الاجتهاد في الإسلام مما يقتضي التركيز على الأصول ومحاربة التقليد المتصلب للمذاهب الأربعة، حيث رأى أن ذلك فرق بين المسلمين، وأنه «لكي تتوحد الأمة الإسلامية لا بد من التركيز على القرآن والأحاديث المتفق عليها من كل المذاهب، أما الباقي فعرضة للنظر والدراسة...». كما سلكت الدعوة سبلاً صوفية تختلف عن الطرق الصوفية القائمة، فالمعروف أن السنوسي كان يرى في الصوفية مجرد وسيلة للسمو بالنفس ومغالبة الشهوات والتفقه، ولذلك انتقد انحرافات الطرق الصوفية المعاصرة له، وآمن بالعمل الاجتماعي وإصلاح المجتمع ودفع أفراده إلى الإنتاج والبناء ونشر العلم والمعرفة، وله مؤلفات كثيرة لخص فيها أفكاره وآراءه في التجديد والإصلاح الإسلامي، من أبرزها: بغية المقاصد في خلاصة الراصد، والسلسبيل المعين في طرائق الأربعين، وإيقاظ الوسنان في العمل بالحديث والقرآن، ورسالة مقدمة موطأ الإمام مالك... الخ، وبشكل عام لا تدل مؤلفاته على كونه مجرد عالم وفقيه، وإنما تدل على أنه كان صاحب دعوة، وأنه كان شاعراً وقاضياً عادلاً ومؤرخاً نابهاً، وقد أرّخ لأسرته ونسبها في كتابه «الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية».

اتخذت الدعوة من «الزوايا» مراكز لها، وصارت هذه الزوايا خلايا عامرة «بالإخوان و المريدين»، وكليئة بالنشاط والحيوية، تضم كل واحدة مسجداً كبيراً ومدرسة وضيفاً لإيواء التجار والمسافرين ومنازل للمعلمين، ومخازن لحفظ البضائع، كما تضم آباراً، وطواحين غلال، وقد أحيطت كل زاوية بسور كبير، كما بنيت فيها القلاع للدفاع عنها، وضمت عبيداً اعتقوا يتولون الخدمة فيها، ولكل زاوية مجلس، يعاون شيخها أو رئيسها، يضم وكيلاً وأعضاء من شيوخ القبائل المرتبطة بها، ويتولى المجلس متابعة شئون الزراعة والرعي وتشغيل العمال والاستثمار في تجارة القوافل، مما يشكل موارد الزاوية إلى جانب الهبات الخيرية والزكاة الشرعية. وعموماً كانت وظيفة الزوايا هي الإعداد الديني والأخلاقي

للمسلمين، وتدريبهم على العمل الاجتماعي، وقد ركزت على التقشف والالتزام الأخلاقي وبناء مجتمع مسلم موحد ومعبأ للجهاد، بوسائل على رأسها العمل والاعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية، وقد بدأت نشاطها بالتعليم الديني للأطفال، وحل النزاعات القبلية لائتلاف القبائل، كبديل للمحاكم، وتوسيع أراضي الزوايا، وتقديم خدمات تعليمية ودينية مستمرة، كما كانت حرماً آمناً للاجئين إليها، لذلك لقيت صدى كبيراً عند القبائل والتجار.

وتدريجياً أبح للزوايا، مع اتساعها، كل عناصر الدولة من أرض وقيادة وأتباع واقتصاد وإدارة وأيديولوجيا، حتى ذكر بعض المؤرخين أن السنوسية نجحت في إيجاد إدارة بديلة للإدارة العثمانية في طرابلس، وأنها بانتشارها في الكثير من البلاد العربية، كمصر والسودان والجزيرة العربية، وترابط الزوايا فيها ببعضها، واتصالها بمركزها العام، صارت دولة داخل الدولة العثمانية. وقد حاولت الدولة العثمانية استقطاب الحركة بدعوة زعمائها للإقامة في عاصمة السلطان، فلم يستجيبوا واكتفوا بالإبقاء على علاقة طيبة بعاصمة السلطان، ومن جانبها أعفت الدولة الزوايا من الضرائب.

وفي عهد «محمد المهدي السنوسي» (١٨٥٩-١٩٠٢) الذي خلف أباه في زعامة الحركة، انتقل بمركزها إلى واحة «الكفرة» عام ١٨٩٥، بعد أن كانت قد استقرت في «جغبوب» بعيداً عن رقابة الدولة العثمانية منذ عام ١٨٥٦ ولكونها مركزاً هاماً لقوافل الحجاج والتجار، وكانت تتعمد البُعد عن العمل السياسي في بداية أمرها، خشية الاصطدام بالسلطات، ربما قبل أن تستعد لذلك، وثمة إشارات إلى أن «الإخوان» كانوا ممنوعين من مناقشة المسائل السياسية، بينما هناك إشارات أخرى إلى أنهم كانوا وراء الكثير من حركات المقاومة ضد الفرنسيين وغيرهم من الوروبيين. ولكن الثابت أن نجاح السنوسية وانتشارها، اعتمد على الدعوة السلميةواقتناع الأتباع بها، وليس على الغزو، مما وفر لهم قوة صلبة مكنتهم من مقاومة الفرنسيين والإيطاليين فيما بعد. المهم أن الدولة العثمانية بدأت تتشكك في نواياهم، بعد تقاعسهم عن معاونتها خلال حربها مع روسيا عام ١٨٧٧، ولذلك أرسلت بعض رجالها لاستكشاف حقيقة نشاط السنوسيين، ثم أرسلت والي بنغازي رشيد باشا عام ١٨٩٠ لنفس السبب، ولعل هذا ما جعل المهدي ينتقل إلى «الكفرة»،

غير أن الدولة العثمانية ما لبثت أن تغاضت عن السنوسيين بعد ذلك، لكثرة متاعبها الداخلية وضعفها.

وعندما توفي محمد المهدي وخلفه أخاه «أحمد الشريف السنوسي» (١٩٠٢-١٩١٨) كانت النوسية قد انتشرت انتشاراً واسعاً وبسطت سيادتها على برقة، كما بسطت سلطانها الروحي وانتشرت زواياها، ليس في ليبيا وبلاد المغرب العربي فقط، وإنما في أنحاء كثيرة من المشرق العربي كذلك، وفي عدد من البلاد الإفريقية، وبذلت جهوداً موفقة في نشر الدين الإسلامي بين قبائلها الوثنية، بعد توغل الدعوة في الصحراء جنوباً وغرباً، وقد أدى ذلك إلى صدامها مع مناطق النفوذ الفرنسي، وكان أول صدام للسنوسيتن مع الفرنسيين قد حدث عام ١٩٠٢، حيث هاجم الفرنسيين الزاوية السنوسية في «واداي» ولم تتوقف معارك السنوسين مع الفرنسيين إلا بالاحتلال الإيطالي لليبيا عام ١٩١١ عندما انصرف السنوسيون لمواجهته منذ ذلك العام[١٤].

والواقع أن إيطاليا كانت تطمع في احتلال ليبيا، منذ أن احتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١، غير أنها أجلت ذلك بعد أن عززت الدولة العثمانية وجودها العسكري في طرابلس، كما أنها انشغلت مؤقتاً بأطماعها في شرق إفريقيا، وحتى تتاح الظروف الدولية التي تلائم مشروعها في شمال إفريقيا، الذي يمثل مجالاً حيوياً لها أهم من شرق إفريقيا، وحتى تتهيأ للخطوة الجديدة بإجراء اتصالات وترتيبات دولية، راح الإيطاليون يتغلغلون في كافة الأنشطة في ليبيا خلال السنوات الولي من القرن العشرين، فأسسوا بنك روما ومكاتب للبريد ومطابع وصحف، فضلاً عن عدد من المدارس المجانية، وأرسلوا بعثات للكشف عن الآثار ولم تكن غير بعثات عسكرية استهدفت رسم خرائط عسكرية للمناطق الهامة، فضلاً عن إنشاء شركات للتنقيب عن المعادن، وصار الإيطاليون يتدخلون في كافة الشئون، بما فيها عزل الوالي العثماني الذي يتصدى لسياستهم.

وفي عام ١٩١١ أرسلت إيطاليا بعثة عسكرية – بملابس مدنية – على مستوى عالٍ لتقوم برسم خرائط للأماكن الهامة في أنحاء ليبيا تحت شعار أنها تقوم بنشاط

جغرافي علمي، ثم ذهبت إيطاليا لاتخاذ خطوة حاسمة حين طلبت إلى الدولة العثمانية في سبتمبر ١٩١١ إخراج جنودها من طرابلس وبنغازي ودرنة، كما طلبت عدم تعيين والٍ عثماني لا ترضى عنه إيطاليا، واتبعت ذلك بإنذار مؤداه عدم التعرض للقوات الإيطالية التي ستحتل طرابلس وبنغازي عسكرياً، بعد اتهام الدولة العثمانية بالتقاعس عن اتخاذ تدابير تحول دون تدهور الوضع، مما أضر بمصالح إيطاليا، كما اتهمت الدولة بأنها لم تستجب لإيطاليا عندما طلبت امتيازات اقتصادية لرعاياها في ليبيا، ولم تنتظر إيطاليا لتسوية الأزمة، وشرعت في قصف سواحل ليبيا؛ وإنزال جنزدها الذين بدأوا في احتلال البلاد.

وقد لعب السنوسيين دوراً هاماً في مقاومة الغزو، فخاضوا معارك طاحنة في أكثر من جولة، أنهكت الإيطاليين خاصة وقد انسحبت الدولة العثمانية من طرابلس وبرقة وانشغلت بحروبها في البلقان عام ١٩١٢. وقد وقعت الدولة اتفاقية مع إيطاليا تنازلت فيها عن حقوق السيادة في طرابلس وبرقة لأهلهما، وبخروج العثمانيين من الحلبة، صارت الزعامة السنوسية هي القوة الأساسية للمقاومة الوطنية، واعتبر السنوسيين أن توقيع الاتفاقية المذكورة بمثابة إعلان استقلال الإمارة السنوسية، فأدمجوا فزان مع برقة تحت قيادتهم، بينما أعلن الوطنيون إقامة حكومة مستقلة في طرابلس (برئاسة سليمان الباروني) لكنها لم تصمد طويلاً أمام الإيطاليين.

ونتيجة لإنهاك الإيطاليين في حروب مستمرة، وقعوا اتفاقية «عكرمة» عام ١٩١٧ اعترفوا فيها بالإدارة السنوسية تحت حكم «محمد إدريس السنوسي»، غير أن المعارك تواصلت، فعقدت اتفاقية «الرجمة» التي اعتبرت السنوسي أميزاً ورئيسا لحكومة مستقلة ذاتياً، تدير الأجزاء الداخلية من برقة، وتتخذ من «اجدابيا» عاصمة لها، والمعروف أن الأمير تعرض للنقد لقبوله هذه الاتفاقية باعتبارها فصلت برقة عن طرابلس، وعندما تولى «موسوليني» السلطة في إيطاليا اتبع سياسة عسكرية صارمة للقضاء على المقاومة الليبية، بعد أن ألغى كل الاتفاقيات السابقة، مما جعل الأمير يرحل هو وأتباعه إلى القاهرة.

وقع عبء المقاومة الوطنية على الزعيم الوطني عمر المختار الذي قاد حرب عصابات أنهكت الإيطاليين وكبدتهم خسائر فادحة، وسجل صفحات بطولية رائعة في تاريخ بلاده، وكان الزعيم على اتصال مستمر مع الأمير محمد غدريس السنوسي يتلقى منه المعونات والذخائر كلما أمكن، وعندما تولى جراتسياني قيادة الجيوش الإيطالية في ليبيا صمم على القضاء على المقاومة الوطنية بكل السبل، فأعلن إغلاق الزوايا السنوسية وصادر أملاكها ودفع بقيادات الحركة إلى المعتقلات، واحتل عاصمتهم «الكفرة» عام ١٩٣١، ورفع علم إيطاليا على قبر السنوسي الكبير، وظل عمر المختار يقاتل ببسالة حتى سقط أسيراً في أيدي القوات الإيطالية التي أعدمته بلا رحمة وقد تجاوز السبعين، فانهارت المقاومة الوطنية، ثم انتقل نشاطها إلى القاهرة مركزاً حول السنوسي، حيث شكلت حكومة مؤقتة إلى أن نجح الحلفاء في طرد الإيطاليين من ليبيا عام ١٩٤٣، وتمهد السبيل لعودة المير ملكاً على ليبيا، التي نالت استقلالها منذ عام ١٩٥١.

❁❁❁